



**الدور المُعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر الضغوط الخارجية
والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية
في ضوء العبء الزائد للمعلومات: دليل تطبيقي من البيئة المصرية**

إعداد

د/ علاء عاشور عبد الله زلط

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنوفية

Alaa.zalat@commerce.menofia.edu.eg

د/ طارق محمد عمر حشاد

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنوفية

والمعار لجامعة المجمععة بالمملكة العربية السعودية

tareq.elhashad1002354@commerce.menofia.edu.eg

د./ أحمد عبد الظاهر الورداني

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

Ahmed.Alwrdany@commerce.menofia.edu.eg

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الأول يناير 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات: دليل تطبيقي من البيئة المصرية
ملخص الدراسة

الهدف: استهدفت الدراسة اختبار أثر كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية، وكذلك دراسة الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات.

المنهجية: استخدمت الدراسة منهجاً كمياً لتقييم الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات لعينة مكونة من (105) شركة مقيدة بالبورصة المصرية بإجمالي مشاهدات بلغت (735) مشاهدة موزعة على ستة عشر قطاعاً بنسبة (47 %) من إجمالي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2022م. وقد اعتمدت الدراسة لاختبار فروضها على النماذج الإحصائية الملائمة التي تتناسب وطبيعة بيانات عينة الدراسة، وتمثل هذه البيانات مزيجاً من البيانات القطاعية Cross Sectional Data (105 شركة موزعة على 16 قطاعاً)، وبيانات السلاسل الزمنية Time Series Data (7 سنوات خلال الفترة من 2016م إلى 2022م)، وقد اعتمدت الدراسة على نماذج Panel Data لتجنب العيوب في نماذج البيانات القطاعية فقط أو نماذج السلاسل الزمنية فقط.

النتائج: خلصت نتائج الدراسة إلى التأثير الإيجابي المعنوي لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والاستقرار المالي على الاحتمال في التقارير المالية، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية. كذلك أشارت النتائج إلى التأثير الإيجابي المعنوي لكل من الأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية. أيضاً أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من الضغوط الخارجية والاستقرار المالي على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية. وفيما يتعلق بأثر المتغير المعدل للدراسة وهو متغير الاستقرار المالي أشارت النتائج إلى

وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغير المعدل على كل من متغيري الضغوط الخارجية والأهداف المالية، حيث يلاحظ قيام المتغير بتعديل معنوية متغير الضغوط المالية عند دخوله عليه كمتغير مُعدل للدراسة حيث زادت معنوية المتغير من (0.098) إلى (0.019) بمعنى أن الاستقرار المالي ونمو أصول الشركة يؤثر إيجاباً على الضغوط الخارجية للشركات بالشكل الذي يحد من حالات الاحتيال في التقارير المالية. أيضاً غير المتغير المعدل من اتجاه متغير الأهداف المالية من التأثير الإيجابي على فشل التقارير المالية بمعنوية (0.006) إلى التأثير السلبي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية بمعنوية (0.008)، بينما لم يكن للمتغير المعدل للدراسة الاستقرار المالي تأثير معنوي على متغير الضوائق المالية حيث لم يكن للضوائق المالية أية تأثير معنوي على الاحتيال في التقارير المالية بمستوي معنوية بلغ (0.614) بينما بلغ مستوي المعنوية بدخول المتغير المعدل (0.426) بنفس اتجاه التأثير السلبي. كما لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط.

الأهمية: تساهم الدراسة في الأدبيات المحاسبية من خلال التحقق من الآثار الإيجابية والسلبية لمحددات الاحتيال في التقارير المالية والمتمثلة في الضغوط الخارجية والأهداف والضوائق المالية في ظل الدور الوسيط للعبء الزائد للمعلومات.

الكلمات الدالة: الضغوط الخارجية/ الأهداف المالية/ الاستقرار المالي / الضوائق المالية/ الاحتيال في التقارير المالية/ العبء الزائد للمعلومات.

1. مقدمة ومشكلة الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي من التقارير المالية في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والدائنين الآخرين لاتخاذ القرارات، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تتحلّى إدارات الشركات بكفاءة وفعالية في إدارة واستغلال موارد وأصول الشركات خاصة في ظل نظرية الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة وما ينتج عنها من مشكلات (Safiq & Seles 2018; Aripin et al., 2022).

ويُعد الاحتيال في التقارير المالية أمراً لا يمكن تجنبه وذلك نتيجةً للعديد من العوامل التي يمكن أن تتسبب في خسائر للأطراف ذات الصلة (Sinarti & Nuraini (2019)، إلا أن إثبات حدوث الاحتيال أمراً ليس بهين لأنه يتطلب إثبات وجود تحريف متعمد مع وجود النية المسبقة للقيام بهذا التحريف، بجانب وقوع ضرر أو خسارة على أحد الأطراف ذات الصلة (Fajri (2018). فالمستثمرون والمقرضون هم الأكثر تأثراً وبشكل مباشر من عمليات الاحتيال في التقارير المالية، وذلك يرجع إلى أنهم يقدمون الأموال للشركات بناءً على معلومات غير حقيقية وبالتالي من المحتمل أن يفقدوا أموالهم جراء هذه المعلومات المضللة، كما يمكن أن يؤثر الاحتيال بشكل غير مباشر على الموظفين ويؤدي إلى فقدانهم لوظائفهم نتيجة فشل الشركات وعدم قدرتها على الاستمرار، كما ينتج عن الاحتيال تكلفة أوسع على مستوى المجتمع ككل نتيجة انخفاض الثقة في الأنظمة المالية من ناحية، وتراجع الأداء الاقتصادي الكلي كنتيجة طبيعية لتخوف الأفراد والمؤسسات من المشاركة في الأسواق المالية (Gepp et al., 2021).

وهناك مجموعة من الأسباب التي قد تدفع الإدارة إلى التلاعب في المعلومات المالية والانخراط في يسمى بالاحتيال في التقارير المالية، والتي منها إخفاء الأداء المالي الضعيف وتحسين صورة الشركة أمام المستثمرين، فضلاً عن تحقيق مكاسب خاصة (Cheng et al., (2021). حيث تختلف عمليات الاحتيال في التقارير المالية ما بين الفساد الإداري أو الاختلاس (التلاعب المتعمد بغرض تحقيق مصالح شخصية)، وإساءة استخدام الأصول أو السلطة، وتقديم معلومات مالية غير حقيقة لتحسين صورة الشركة أمام الآخرين (Achmad et al., 2022a; Shahana et al., 2023)، وقد يظهر الاحتيال في التقارير المالية من خلال التلاعب في الحسابات المالية عن طريق المبالغة في تقدير الأصول والإيرادات

والأرباح أو التقليل من الالتزامات والنفقات والخسائر، وهذا يؤثر بشكل مباشر على مختلف أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين والدائنين خوفاً من عدم الحصول على أموالهم (Omar, et al, 2017). وتتوقف المنفعة النهائية من المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية بشكل أساسي على ثلاث عناصر أساسية وهي طبيعة المحتوى والتوقيت وطريقة العرض (Noh (2021)، لذلك يوجد لدى الإدارة طريقتين لإخفاء الأداء الضعيف للشركة وإدارة عمليات التلاعب والاحتيايل في التقارير المالية، وذلك من خلال التلاعب بالمعلومات المالية والسردية وذلك عن طريق استخدام التعبيرات الغامضة، وتجاهل أي إشارة إلى الأداء السلبي، أو من خلال التلاعب بسهولة قراءة التقرير السنوي من خلال استخدام جمل طويلة ومعقدة في إعداد التقارير المالية، وزيادة كمية وحجم المعلومات خاصة السردية في مختلفة التقارير المفصح عنها (Arianpoor & Sahoor (2023). وبالتالي يلعب العبء الزائد للمعلومات دوراً مؤثراً في إخفاء عمليات الاحتيايل والتلاعب في التقارير المالية وذلك لأنه يعيق من قدرة المستخدمين للتقارير المالية خاصة المستثمرين على معالجة وتحليل المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات (Soepriyanto et al, 2021).

ويُعتبر الاستقرار المالي من العوامل التي تؤثر في ميل إدارات الشركات لممارسة الاحتيايل في التقارير المالية، حيث يمثل عدم الاستقرار المالي زيادة عدم اليقين في الشركات بسبب زيادة مخاطر تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية وزيادة احتمال الإفلاس. وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف سوء السلوك المالي والتي تتراوح بين التكاليف المباشرة (مثل الغرامات والتسويات والمصاريف القانونية) والتكاليف غير المباشرة (مثل خسارة القيمة السوقية أو ارتفاع تكلفة رأس المال أو خسارة رأس المال البشري أو انخفاض المبيعات). بالشكل الذي يحد من قدرة الشركات على الابتكار والنمو المستقبلي وبالتالي تجنب المستثمرين والمقرضين التعامل مع هذه الشركات والاستثمار بها، وهذا ينعكس بالسلب على تكلفة رأس المال، بل يعتبر تهديداً لكفاءة سوق رأس المال ويسبب عواقب غير مرغوبة على مستوى الاقتصاد ككل (Armour et al., 2017; Amiram et al., 2018; Dupont & Karpoff, 2020; Karpoff,) (2021; Mbanyele & Wang, 2023).

وبشكل عام يكون لدى مستخدمي التقارير المالية ثقة أكبر في الشركات التي تتمتع باستقرار مالي كبير، أما الشركات التي تواجه صعوبات في الاستقرار المالي بسبب ضعف الأداء الاقتصادي فقد يؤدي

هذا إلى تشكيل ضغط على الإدارة لاتخاذ إجراءات للتلاعب بالقوائم والتقارير المالية وبالتالي انخفاض مستوى ثقة أصحاب المصالح بها (Achmad, et.al, 2022b).

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح وجود فجوة بحثية تتمثل في الجدل الكبير في الأدبيات المحاسبية ذات الصلة التي تناولت محددات الاحتيال في التقارير المالية ومن بينها محددات الضغوط المتمثلة في (الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية) وتأثيرها على الاحتيال في التقارير المالية، بالإضافة إلى ضعف طرق قياس العبء الزائد في المعلومات نتيجة ضعف إفصاح الشركات عن التقارير الخاصة بها في اقتصاديات الدول الناشئة بصفة عامة وفي البيئة العربية بصفة خاصة، فضلاً عن تباين نتائج تلك الدراسات في اقتصاديات الدول المتقدمة؛ وهذا يتطلب المزيد من البحث وأصبحت محل اهتمام من قبل الباحثين، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال دراسة أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، بالإضافة إلى دراسة الدور المعدل للاستقرار المالي على هذه العلاقة في الضوء الوسيط للعبء الزائد للمعلومات للتعرف على تأثيرها في بيئة الأعمال المصرية كنموذج لاقتصاديات الدول الناشئة. ومن ثم تُشير مشكلة الدراسة العديد من الأسئلة التي تعكس جوهر المشكلة البحثية وتحاول الدراسة الحالية الإجابة على عليها، والتي تتمثل في الأسئلة التالية:

1/1 هل يوجد أثر لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية؟

2/1 هل يوجد دور للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية؟

3/1 ما هو أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية؟

4/1 هل يؤثر العبء الزائد للمعلومات المحاسبية على ممارسات الاحتيال في التقارير المالية؟

5/1 هل يوجد أثر لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات المحاسبية؟

2. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية، فضلاً عن تحديد الدور المُعدّل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات وذلك بالتطبيق على البيئة المصرية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1/2 اختبار أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية.

2/2 فحص دور الاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية للشركات في البيئة المصرية.

3/2 تحديد أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية.

4/2 تقييم دور العبء الزائد للمعلومات المحاسبية في زيادة حالات الاحتيال في التقارير المالية.

5/2 تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات المحاسبية.

3. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

1/3 توجيه اهتمام أصحاب المصالح المختلفة إلى محددات الاحتيال في التقارير المالية من خلال تقديم دليل تطبيقي حول أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، مما يؤدي إلى توفير معلومات للأطراف ذات العلاقة بالاعتماد على تقارير مالية توفر معلومات عادلة وموضوعية تخدم مصالح كافة الأطراف ذوي الصلة.

2/3 مساهمة الأدبيات المحاسبية التي تناولت تقييم تأثير محددات الاحتيال في التقارير المالية في بيئات متقدمة ومختلفة عن البيئة المصرية وتطبيق نماذج حساب محددات الاحتيال في التقارير المالية

كما اقتصرَت الدراسة في قياس العبء الزائد للمعلومات عن طريق مقارنة إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة بمتوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل مع تقسيم مشاهدات الدراسة وفقاً لمتغير وهمي إلى مجموعتين الأولى تأخذ القيمة (1) في حالة ما إذا كانت إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة أكبر من متوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل وبذلك يكون لديها عبء زائد للمعلومات، والعكس المجموعة الثانية تأخذ القيمة (0) في حالة ما إذا كانت إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة أقل من متوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل وبالتالي لا يكون لديها عبء زائد للمعلومات، ويتفق ذلك مع الدراسات ذات الصلة Boubakri & Mishra,2017; Ong et al., 2020; Soepriyanto et al., 2021; Sun et al., 2022; Samir et al., 2023).

وفي نفس السياق اقتصرَت الدراسة التطبيقية على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2015 إلى عام 2022، حيث تم قياس متغيرات الدراسة عن الفترة من عام 2016 إلى عام 2022 وكانت الفترة قبل عام 2016 ضرورية لقياس متغيرات الدراسة.

5. خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقى من الدراسة إلى سبعة أقسام رئيسة تشتمل على الإطار النظري للدراسة، ومراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة، منهجية الدراسة التطبيقية، تحليل نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، فضلاً عن مجالات الدراسة المستقبلية.

6. الإطار النظري للدراسة

1/6 مفهوم وطرق قياس الاحتيال في التقارير المالية

1/1/6 مفهوم وأشكال الاحتيال في التقارير المالية

تزايد الجدل في الدراسات ذات الصلة حول مفهوم الاحتيال في التقارير المالية، حيث أشارت دراسة Cheng, et al., (2021) إلى أن الاحتيال في التقارير المالية يتمثل في عدم اتباع المعايير المحاسبية عمداً عند الإبلاغ عن المعلومات المالية، مما يؤدي إلى إغفال أو تشويه كبير للحقائق. كما

أشارت دراسة Achmad, et al., (2022b) إلى الاحتيال في التقارير المالية على أنه التلاعب المتعمد والأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، في حين أشارت دراسة Shahana, et al., (2023) إلى أن الاحتيال في التقارير المالية عبارة عن السلوك أو التصرفات التي يقوم بها بعض أصحاب المصلحة (الإدارة) لتحقيق مصالح شخصية على حساب الآخرين خاصة الأطراف الخارجية ذات الصلة.

وفي هذا السياق أشارت العديد من الدراسات إلى أنه يحدث الاحتيال في التقارير المالية عند وجود تصرف واحد على الأقل من التصرفات التالية (*Budiyono & Arum, 2020; Nuristya & Ratmono, 2022; Papík & Papíková, 2022*):

– وجود تلاعب أو تزوير أو تغيير في المعلومات والسجلات المحاسبية أو المستندات الداعمة للمعلومات المالية.

– حالات الأخطاء أو الإهمال أو الإغفال المتعمد لمعلومات الهامة في التقارير المالية.

– حالات عدم اتباع المعايير المحاسبية أو استخدامها بصورة خاطئة بشكل متعمد.

2/1/6 طرق قياس الاحتيال في التقارير المالية

أشارت العديد من الدراسات (*Amiram, et al, 2018; Cheng, et al, 2021; Halteh & Tiwari, 2023; Mbanyele & Wang, 2023; Shahana, et al, 2023*) إلى تعدد الطرق التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الاحتيال في التقارير المالية والتي من بينها:

– نماذج تقدير المخاطر المالية، والتي تعتمد على تحليل الائتمان والمخاطر المالية لتحديد مدى تعرض الشركة لخطر الاحتيال المالي.

– نماذج الإنذار المبكر، وتعتمد هذه النماذج على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية لتحديد الشركات التي قد تكون عرضة للتلاعب المالي.

– تحليل الاتجاهات المالية، وتعتمد هذه الطريقة على دراسة الاتجاهات المالية على مر الزمن لاكتشاف أي تغييرات غير عادية تشير إلى احتمالية وجود تلاعب.

– تحليل النسب المالية، وتعتمد هذه الطريقة على تحليل النسب المالية مثل الربحية، والسيولة، والمديونية لتحديد ما إذا كانت هناك تغييرات غير مبررة.

- تحليل الاختلافات غير المبررة، وتعتمد هذه الطريقة على مقارنة الأداء المالي الفعلي بتوقعات سابقة أو معيار معين لتحديد أي اختلافات غير مبررة.
 - تحليل نمط التداول، وتعتمد هذه الطريقة على تحليل نمط التداول للأوراق المالية للكشف عن أي أنماط غير طبيعية قد تشير إلى احتمالية التلاعب.
 - استخدام نماذج إحصائية متقدمة، وتعتمد هذه الطريقة على بناء نماذج استناداً على مجموعة متنوعة من المتغيرات المالية والاقتصادية.
 - التحقق من المستندات والسجلات، يتضمن هذا التحقق من صحة المستندات والسجلات المالية والتحقق من الأمور المحددة فيها.
 - استشارة متخصصين ومراجعين، وتقوم هذه الطريقة على استشارة خبراء ومراجعين ماليين لتقديم تقييم مهني للتقارير المالية.
- وعلى الرغم من تعدد هذه الطرق إلا أن الدراسات ذات الصلة أشارت إلى أهمية استخدام أكثر من طريقة بشكل مشترك لزيادة الدقة والفعالية في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية، وهذا ما دفع الكثير من الدراسات إلى الاعتماد على النماذج المتقدمة المبنية على أكثر من متغير والتي من بينها نموذجين، يتمثل النموذج الأول الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات (Safiq & Seles, 2018; Sinarti & Nuraini, 2019; Yendrawati, et al., 2019; Handoko, et al., 2020; Papík & Papíková, 2020; Aripin, et al., 2022; Achmad, et al., 2022b; Yanti, et al., 2023; Yarana, 2023;;) في النموذج الذي تم تقديمه بواسطة دراسة (Beneish (1999) والذي يعتمد على تحديد ما يسمى (M-Score) من خلال قياس مجموعة من المؤشرات المالية والتي على رأسها نمو المبيعات وجودة الأصول. في حين أشارت دراسات أخرى (Mariati & Indrayani, 2020; Anisykurlillah, et al., 2022; Achmad, et al., 2022a;) إلى أن النموذج الثاني يتمثل في النموذج المقدم بواسطة دراسة (Dechow, et al. (2011) والذي يسمى (F-Score Model) ويجمع هذا النموذج بين جزئين من المتغيرات الجزء الأول يتعلق بجودة الاستحقاقات، والجزء الثاني يتعلق بجودة الأداء المالي معبراً عنه بمؤشرات (معدل التغيرات في المدينين، معدل التغير في المخزون، معدل التغير في المبيعات النقدية، معدل التغير في الأرباح).

2/6 محددات الاحتيال في التقارير المالية

اتفقت العديد من الدراسات (Omar, et al., 2017; Fitri, et al., 2019; Sawaka & Ramantha, 2020; Handoko, et al., 2020; Dewi, 2021; Zhang, et al., 2022; Shahana, et al., 2023; Yanti, et al., 2023; Yarana, 2023; Xu, et al., 2023) على وجود ثلاث مجموعات أساسية من المحددات التي قد تمثل الدافع الأساسي في وجود الاحتيال في التقارير المالية والتي تمثل معاً ما يسمى بمثلث الاحتيال (Fraud Triangle)، وتتمثل في الضغوط وتشتمل هذه المجموعة على كافة الضغوط التي قد تتعرض إليها الإدارة سواءً أكانت ضغوط خارجية، أو الحاجة إلى تحقيق أهداف مالية محددة، أو وجود ضوابط مالية، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفرص والتي تنتج غالباً من وجود ضعف في الرقابة الداخلية التي تتيح الفرصة أمام الإدارة للتلاعب في التقارير المالية نتيجة لضعف الرقابة، ومن أهم عناصر هذه المجموعة عدم فعالية الرقابة الداخلية، أما المجموعة الثالثة فتتمثل في تصرفات ومبررات الإدارة والتي تعكس مدى استخدام التصرفات القانونية المتاحة للقيام بالتلاعب في التقارير المالية، ومن أهم عناصر هذه المجموعة تغيير السياسات المحاسبية، ومعدل تغيير مراجع الحسابات. وسوف ينصب تركيزنا على عناصر المجموعة الأولى نظراً لاختلاف نتائج الدراسات ذات الصلة حول مدى تأثيرها على الاحتيال في التقارير المالية، **وذلك على النحو التالي:**

1/2/6 فيما يتعلق بالضغوط الخارجية، يشير الضغط الخارجي إلى الضغط الزائد على الإدارة لتلبية متطلبات أو توقعات الأطراف الأخرى (Budiyono & Arum, 2020). ويمكن أن يتجلى الضغط الخارجي في مدي قدرة الإدارة على الحصول على رأس مال إضافي أو قروض من خارج الشركة (Shahana, et al., (2023). وهذا ما قد يدفع الإدارة إلى التلاعب في التقارير المالية لإظهار صورة الشركة بشكل أفضل أمام الدائنين بشكل مستمر للحصول على كافة احتياجاتها المالية، حيث أن زيادة حجم الديون بصورة كبيرة يزيد من إمكانية تعرض الشركات لخطر إفلاس (Achmad, et al., (2022b).

ولقد اتفقت غالبية الدراسات السابقة (Fajri, 2018; Sinarti & Nuraini, 2019; Safiq & Seles, 2019; Budiyono & Arum, 2020; Aripin, et al., 2022; Achmad, et al.,

التعبير عن الضغوط الخارجية من خلال الرافعة المالية. (2022a; Achmad, et al., 2022b; Anisykurlillah, et al., 2022; Yarana, 2023;

2/2/6 أما فيما يتعلق بالأهداف المالية، فقد أشارت دراسة (Achmad, et al., (2022a) إلى أن الأهداف المالية تتمثل في معدل العائد الذي حددته الإدارة أو الحد الأدنى من المعدل التي ترغب الإدارة في تحقيقه وذلك تلبية لمتطلبات مختلف الأطراف خاصة الأطراف الخارجية وعلى رأسها المستثمرين، فالمستثمرون يسعون دائماً للاستثمار في الشركات التي تحقق معدلات مرتفعة للأرباح أملاً في الحصول توزيعات مرتفعة وهذا يمثل ضغط بشكل كبير على الإدارة لتحقيق أداء جيد بشكل دائم وبالتالي زيادة فرصة ارتكاب الاحتيال في التقارير المالية (Budiyo & Arum, (2020. ولقد إتفقت غالبية الدراسات السابقة في التعبير عن الأهداف المالية من خلال معدل العائد على الأصول (Fajri, 2018; Safiq & Seles, 2019; Ratmono, et al., 2020; Budiyo & Arum, 2020; Sawaka & Ramantha, 2020; Aripin, et al., 2022; Anisykurlillah, et al., 2022; Achmad, et al., 2022a; Yarana, 2023).

3/2/6 وفيما يتعلق بالضوائق المالية، فإنه يصعب وضع تعريف محدد للضوائق المالية والتي قد تختلف من صناعة لأخرى ومن شركة لأخرى نتيجة عده عوامل منها حجم وظروف السوق والأداء المالي للشركات ومدى تعرضها للاحتيال وغيرها من العوامل (Aviantara, (2023. حيث أشارت دراسة (Angelia & Mawardi (2021 إلى الضوائق المالية على أنها مرحلة تراجع للأوضاع المالية والتي قد تحدث قبل حدوث الإفلاس أو التصفية نتيجة التدفقات النقدية السالبة لفترات طويلة. في حين أشارت (Nuristya & Ratmono (2022 إلى الضوائق المالية على أنها الحالة التي تتعرض فيها الشركة لضغوط مالية بسبب عوامل مثل ضعف الأداء، وانخفاض الإيراد والدخل لفترات طويلة، وعدم القدرة على سداد ديونها بسبب نقص التدفقات النقدية.

وقد اعتمدت الدراسات في قياس الضوائق المالية على استخدام نسب مالية مثل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الملكية (Angelia & Mawardi, 2021)، ونسبة الأسهم المملوكة لأطراف خارجية إلى نسبة الأسهم المملوكة لأطراف داخلية (Fajri, 2018; Budiyo & Arum, 2020)، ومعدل الرافعة المالية (Nuristya & Ratmono, 2022)، بينما اعتمد البعض الآخر على استخدام مجموعة مركبة من النسب والمؤشرات مثل رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل قبل الفوائد

والضرائب إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل قبل الضرائب إلى الالتزامات المتداولة، إجمالي المبيعات إلى إجمالي الأصول وغيرها من المؤشرات التي تسعى في النهاية لتكوين مؤشر يعكس مستوى الضائقة المالية مثل مؤشر (S-Score) (Safiq & Seles, 2019; Handoko, et al., 2020)؛ ومؤشر (M-Score) (Altman, et al., 2017; Adi, et al., 2018; Aviantara, 2023).

3/6 مفهوم ودوافع العبء الزائد للمعلومات

أدت التغييرات المستمرة في متطلبات إعداد التقارير المالية إلى زيادة كبيرة في حجم الإفصاحات خاصة الإفصاحات السردية والإفصاحات غير الإلزامية (Impink, et al., 2022). ولكن زيادة حجم الإفصاحات قد ينعكس بالسلب على جودة ودقة قرارات المستخدمين حيث تتوقف فعالية وكفاءة المعلومات في اتخاذ القرار على قدرة المستخدمين على فهم وتحليل المعلومات المفصّل عنها والتي تعتمد بصفة أساسية على طبيعة ونوعية المعلومات من حيث الكم، ومستوي تعقيد، والتوقيت من ناحية، والصفات الشخصية التي يتمتع بها المستخدمين وأهمها الخبرة المهنية والمهارات الفنية المتخصصة من ناحية أخرى (Chapman, et al., 2019; Hartmann & Weibenberger, 2023). وفي ضوء هذه المحددات نجد أن زيادة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية ينعكس بشكل إيجابي على جودة قرارات المستخدمين، ولكن ليس بشكل مطلق وإنما زيادة هذا الكم عن حد معين قد يقلل من قدرة المستخدمين على المعالجة الصحيحة لهذه المعلومات خاصة في ظل عدم توافر الوقت الكافي وبالتالي انخفاض جودة التقارير (Henderson, 2019; Kashada, et al., 2020; Ong, et al., 2020).

وعلى الرغم من أنه لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم واضح ومحدد للعبء الزائد للمعلومات إلا أن غالبية الدراسات أشارت إليه من خلال العلاقة بين المعلومات المفصّل عنها وجودة القرارات، حيث اتفقت العديد من الدراسات (Roetzel, 2019; Kashada, et al., 2020; Impink, et al., 2022) على تعريف العبء الزائد للمعلومات على أنه المستوي من المعلومات الذي تتجاوز عنده قدرة مستخدمي المعلومات على معالجة وفهم المعلومات بشكل دقيق وبالتالي انخفاض فعالية ودقة قرارات المستخدمين. في حين قام البعض (Saha, et al., 2019; Henderson, 2020) بتعريف العبء الزائد للمعلومات على أنه زيادة حد المعلومات من حيث المقدار، أو التكرار أو مستوي التعقيد (سهولة القراءة

والفهم والتفسير) أو مستوى الأهمية النسبية في التقارير المالية عن الحد الذي يكون للمعلومات المالية تأثيراً إيجابياً على جودة القرارات.

وبشكل عام يوجد مجموعة من العوامل والتي قد تجبر الإدارة على زيادة عبء المعلومات في التقارير المالية مثل متطلبات الإفصاح الإلزامية واللوائح التنظيمية المختلفة واشتراطات الأسواق المالية، بجانب حاجة بعض المستخدمين إلى المزيد من المعلومات والتي يكون لها تأثيراً كبيراً على قراراتهم (Drake, et al., 2019; Saha & Bose, 2021; Impink, et al., 2022)، إلا أن هناك مجموعة من العوامل أو المحددات التي قد تدفع الإدارة إلى التلاعب في التقارير المالية عن طريق زيادة عبء المعلومات وخلق بيئة ضبابية وذلك للتأثير على المستخدمين وتوجيه قراراتهم أهمها إخفاء الأداء المالي الضعيف، وإظهار صورة غير حقيقية عن طبيعة عملياتها التشغيلية، وتخفيض تكلفة رأس المال، والحصول على التمويل اللازم بالشروط المناسبة خاصة عند التعرض للزمات والضوائق المالية، وزيادة ثقة المستخدمين في مستوى كفاءة الشركات في إدارة مختلف المخاطر التي تتعرض لها سواء السيوالة والائتمان أو المخاطر الاستراتيجية (Guay, et al., 2016; Ertugrul, et al., 2017; Blankespoor, et al., 2020; Kim & Sun, 2023; Zhang, et al., 2023).

4/6 مفهوم وطرق قياس الاستقرار المالي

يشير مصطلح الاستقرار المالي إلى وصف درجة الاستقرار الاقتصادي في الشركة. والتي تتأثر بشكل كبير بمستوي الأداء الاقتصادي للشركة من ناحية، ومن ناحية أخرى مدي تأثر أداء الشركة بالظروف الاقتصادية المحيطة سواء على مستوى الصناعة أو مستوى الاقتصاد ككل (Karpoff, 2021; Yanti, et al, 2023). كما يمكن وصف الاستقرار المالي من خلال قدرة الشركة على توليد أرباح عن طريق استغلال الأصول، وبالتالي يساعد زيادة حجم الأصول بشكل كبير على زيادة حجم الأرباح، كما أن زيادة نمو الأصول يعكس مدى استقرار وضع الشركة وأنها تعمل بالطريقة الصحيحة، بينما يشير انخفاض حجم الأصول إلى خسارة المستثمرين والدائنين والمقرضين، حيث تُعد إشارة علي أن وضع الشركة غير مستقر ولا يعمل بشكل صحيح أو مربح (Achmad, et al., 2022a).

وقد يرجع الاختلاف في وصف الاستقرار المالي إلى طريقة التعبير عن الاستقرار المالي، حيث قامت العديد من الدراسات (Fitri, et al., 2019; Yendrawati, et al., 2019; Marheni & Suryati, 2021; Dewi, 2021; Achmad, et al., 2022b; Yanti, et al., 2023) بالتعبير عن

الاستقرار المالي من خلال معدل نمو الأصول في سنتين متتاليتين، في حين قام البعض الآخر (Mariati & Indrayani, 2020; Anisykurlillah, et al., 2022) بالتعبير عن الاستقرار المالي من خلال معدل دوران الأصول الناتج من قسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول، كما قامت دراسة Achmad, et al., (2022a) بالتعبير عن الاستقرار المالي من خلال معدل العائد على الأصول الناتج من قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، في حين قامت دراسة Yarana (2023) بالتعبير عن الاستقرار المالي باستخدام نسبة السيولة الناتجة من قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات قصيرة الأجل.

7. مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة

1/7 طبيعة العلاقة بين محددات الاحتيال المتعلقة بالضغوط والاحتيال في التقارير المالية

تناولت العديد من الدراسات السابقة تأثير محددات الاحتيال المتعلقة بالضغوط (الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية) على الاحتيال في التقارير المالية، ويمكن تناول ذلك كما يلي: **فيما يتعلق بأثر الضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية**، توصلت الدراسات ذات الصلة (Budiyono & Arum, 2020; Achmad, et al., 2022b) إلى وجود تأثير إيجابي للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية. وأرجعت السبب في ذلك إلى أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية للشركة يشير إلى زيادة حجم ديون الشركة وبالتالي زيادة تعرض الشركة لخطر عدم القدرة على سداد ديونها ومن ثم تعرضها للإفلاس، وهذا الخطر يؤثر على التصنيف الائتماني للشركة وبالتالي يحد من قدرتها على توفير الأموال اللازمة لاستمرار نشاطها التجاري، كل هذا قد يدفع الإدارة للتلاعب في تقاريرها المالية للحفاظ على صورتها الجيدة أمام الدائنين.

بينما توصل البعض الآخر (Fajri, 2018; Safiq & Seles, 2019; Sinarti & Nuraini,) إلى وجود تأثير سلبي للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية يشير إلى إمكانية تعرض الشركات لخطر الإفلاس وبالتالي زيادة اهتمام الدائنين بشكل مستمر بمتابعة هذه الشركة وذلك بهدف ضمان الحصول على أموالهم وهذا يقلل من إمكانية القيام بعمليات الاحتيال في التقارير المالية في ظل الرقابة المستمرة من أصحاب المصلحة لأوضاع الشركة من خلال تحليل التقارير المالية الخاصة بها.

في حين توصلت بعض الدراسات (Anisykurlillah, et al., 2022; Yarana, 2023) إلى عدم وجود تأثير للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن ارتفاع نسبة الديون قد لا يعكس حاجة الإدارة إلى التلاعب في التقارير المالية وذلك لأن الشركات قد تلجأ للحصول على قروض لتوسيع الأعمال، وبالتالي زيادة حجم الأموال التشغيلية من عمليات الإنتاج والمبيعات، ومن ثم زيادة حجم الأرباح وهذا كفيل لمنع الإدارة من التلاعب في التقارير المالية خاصة أنها تحقق أهدافها المالية الأكثر أهمية للدائنين وهي الربحية، هذا بالإضافة إلى أن الدائنين لديهم اعتبارات أخرى للحكم على علاقاتهم مع الشركات أهمها مستوى الثقة، وطبيعة الأداء ومستوى الربحية المحققة وليس حجم الديون.

أما فيما يتعلق بتأثير الأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، فلقد لوحظ وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة. حيث توصلت بعض الدراسات (Budiyo & Arum, 2020; Ratmono,) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الشركات ذات الأداء المالي الضعيف تلجأ إلى التلاعب في التقارير المالية خاصة المعلومات المتعلقة بالإيرادات والأصول وذلك لتحسين صورتها أمام الأطراف الخارجية خاصة المستثمرين، بجانب تحقيق مكاسب شخصية، وبالتالي قد يكون الارتفاع الكبير في معدل العائد على الأصول مؤشراً لوجود تلاعب في التقارير المالية.

بينما توصل البعض الآخر (Sawaka & Ramantha, 2020; Yarana, 2023) إلى وجود تأثيراً سلبياً للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن ارتفاع معدل العائد على الأصول قد يكون نتيجة لزيادة جودة العمليات وتوظيف العاملين المؤهلين، وزيادة الاستثمار في تحديث أنظمة معلومات الشركة، وكفاءة العمليات التجارية بمنفعة أعلى من تكلفتها، وغيرها من العوامل وبالتالي ارتفاع هذا المعدل نتيجة هذه العمليات يقلل من الضغوط التي قد تتعرض لها الإدارة للقيام بالتلاعب في التقارير المالية.

في حين توصلت بعض الدراسات (Fajri, 2018; Safiq & Seles, 2019; Aripin, et al.,) إلى عدم وجود تأثير للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن قيام الإدارة بالتلاعب في معدل العائد على الأصول سوف يؤدي إلى القيام ببعض التصرفات للتغطية على هذا التلاعب تتمثل في القيام بتوزيعات مرتفعة للأرباح،

وتعيين المزيد من العاملين وشراء تكنولوجيا أحدث وبالتالي تحمل نفقات أكثر دون الحصول على منافع حقيقية وبالتالي زيادة مستوي الضغوط على الإدارة خاصة في المستقبل.

وفيما يتعلق بتأثير الضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، فلقد تباينت نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة. حيث توصلت بعض الدراسات (Fajri, 2018; Handoko, et al., 2020; Aviantara, 2023) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن استقرار وضع الشركة المالي وارتفاع قدرتها على تلبية الاحتياجات المالية، وكذلك التعامل بشكل جيد مع الاحتياجات التمويلية المفاجئة يزيد من قيمة الشركة أمام مختلف أصحاب المصالح خاصة المستثمرين والدائنين، وبالتالي لا يوجد حاجة لدى الإدارة للتلاعب في التقارير المالية. أما في حالة وجود ضوائق مالية فقد تلجأ الشركات للتلاعب في التقارير المالية لإخفاء حقيقة الوضع وذلك أملاً في الحصول على تمويل خارجي لتشغيل عملياتها وهذا لن يتم في ظل الظروف السيئة التي تمر بها الشركة.

بينما أشارت دراسات أخرى (Budyono & Arum, 2020; Abu Bakar & Yahya, 2021) إلى وجود تأثيراً سلبياً للضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى حرص الإدارة لعدم التلاعب في التقارير المالية في ظل تعرضها للضوائق المالية خوفاً من زيادة الوضع سوءاً في المستقبل والتعرض لخطر الانهيار الكامل والافلاس، وبالتالي حرصها على إظهار الصورة الحقيقية أملاً في تحسين الأداء في المستقبل.

بينما توصلت بعض الدراسات (Safiq & Seles, 2019; Anisykurlillah, et al. 2022; Nuristya & Ratmono, 2022) إلى عدم وجود تأثير للضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن تعرض الشركات للضوائق المالية يكون غالباً بسبب الظروف الاقتصادية الكلية التي تؤثر على المجتمع ككل أو على الأقل على مستوي الصناعة، وبالتالي تعرض الشركة لضوائق مالية يعنى تعرض الشركات المنافسة لنفس الأمر وبالتالي لا توجد حاجة للإدارة للقيام بالتلاعب في تقاريرها المالية لإظهار صورة عكس ما تمر به مختلف الشركات المنافسة، ولكن تعمل الإدارة على المحافظة على مستوى الثقة والعلاقات الجيدة بين الشركة والأطراف ذات الصلة.

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين محددات الاحتيال (الضغوط الخارجية، الأهداف المالية، الضائقة المالية) والاحتيال في التقارير المالية على النحو الآتي:

حيث استهدفت دراسة (Fajri (2018) تحديد تأثير كلاً من الضغوط الخارجية، الضوائق المالية، الأهداف المالية، عدم فعالية الرقابة، وجودة المراجعة على الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (68) مشاهدة لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في قطاع العقارات في بورصة إندونيسيا، وذلك خلال الفترة من عام 2010 إلى 2012. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً معنوياً لكلاً من الضغوط الخارجية وجودة المراجعة على الاحتيال في التقارير المالية، ووجود تأثيراً إيجابياً معنوياً للضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي لكلاً من الاستقرار المالي والأهداف المالية وفعالية الرقابة الداخلية على الاحتيال في التقارير المالية، هذا بالإضافة إلى وجود تأثير مشترك لكل من الضغوط الخارجية، الضوائق المالية، والأهداف المالية، وعدم فعالية المراقبة، وجودة المراجعة على الاحتيال في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة (Safiq & Seles (2019) تحليل تأثير الضغوط الخارجية، والأهداف المالية، والأزمات المالية على الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (369) مشاهدة لعينة مكونة من 123 شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2014 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية. في حين توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية. بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للأزمات المالية على الاحتيال في التقارير المالية. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تعمل في قطاع كثيف رأس المال وبالتالي وجود صعوبة في مواجهة هذه الشركات أزمات مالية مفاجئة.

كما استهدفت دراسة (Sinarti & Nuraini, (2019) فحص تأثير الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، وفعالية الرقابة على الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1024) مشاهدة لعينة مكونة من 256 شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2014 إلى 2017. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي معنوي للاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية. وأيضاً وجود تأثير سلبى للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير

المالية، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لفعالية الرقابة على الاحتيال في التقارير المالية.

كذلك استهدفت دراسة Handoko, et al., (2020) تحديد مدى تأثير كل من الأزمات المالية والاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية، كما قامت الدراسة بتحليل مدى تأثير السيولة كمتغير معدل على العلاقة بين كل من الأزمات المالية والاستقرار المالي والاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (150) مشاهدة لعينة مكونة من 30 بنك من البنوك العامة المدرجة في بورصة إندونيسيا، وذلك خلال الفترة من 2012 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكلاً من الأزمات المالية معبراً عنها بمؤشر (S-Score)، والاستقرار المالي معبراً عنه بمعدل نمو الأصول، على الاحتيال في التقارير المالية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام السيولة كمتغير معدل عزز من التأثير الإيجابي لكل من الأزمات المالية والاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية.

أيضاً استهدفت دراسة Sawaka & Ramantha (2020) توفير دليل تجريبي حول نظرية الاحتيال ذات الأبعاد الخماسية (وجود ضغوط على الإدارة، وجود فرص متاحة للإدارة للتلاعب بالبيانات، تصرفات الإدارة، فعالية الرقابة، الثقة الإدارية المفرطة) في اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية في ظل الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات. ولتحقيق هدف الدراسة تم استقصاء عينة مكونة من 225 من المدراء وأعضاء مجلس الإدارة العاملين في 134 بنك والبالغ عددهم الإجمالي 516 أي بنسبة 26%، وذلك في نهاية عام 2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للضغط على الإدارة معبراً عنه بالأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية. ولكن استخدام الحوكمة كمتغير معدل حول التأثير المعنوي من سلبي إلى إيجابي. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لفعالية الرقابة على الاحتيال في التقارير المالية، ولكن باستخدام الحوكمة كمتغير معدل أصبح هناك تأثير معنوي لفعالية الرقابة على الاحتيال في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة Budiyono & Arum, (2020) فحص مدى تأثير محددات الاحتيال المالي بناءً على نموذج مثلث الاحتيال (الضغوط الخارجية، الأهداف المالية، الضوابط المالية، عدم فعالية الرقابة، وسلوك ومبررات الإدارة) على مستوي الاحتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (42) مشاهدة لعينة مكونة من 6 شركات من الشركات المدرجة في مؤشر جاكارتا

خلال الفترة من 2012 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، فضلاً عن وجود تأثير إيجابي لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، هذا بالإضافة إلى وجود تأثير مشترك لكل من الضغوط الخارجية، الضوائق المالية، والأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية.

أيضاً استهدفت دراسة (Ratmono, et al., (2020) تحديد مدى تأثير محددات الاحتيال المختلفة والتي تتضمن الأهداف المالية، الضغوط الخارجية، الاستقرار المالي، عدم فعالية الرقابة، معدل تغير المراجعين، الثقة الإدارية المفرطة، ازدواجية المدير التنفيذي، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (385) مشاهدة لعينة مكونة من 77 شركة من الشركات الصناعية المقيدة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2014 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي المعنوي للأهداف المالية والثقة الإدارية المفرطة على الاحتيال في التقارير المالية، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير لكلاً من الضغوط الخارجية، الاستقرار المالي، عدم فعالية الرقابة، معدل تغير المراجعين، ازدواجية المدير التنفيذي، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الاحتيال في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة (Abu Bakar & Yahya (2021) التحقق من مدى تورط الشركات المدرجة في سنغافورة في عمليات احتيال في التقارير المالية خلال الأزمة المالية بعد عامين من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. أيضاً استهدفت التحقق من مدى تأثير الضوائق المالية وتعرض الشركات للإفلاس على مستوى الاحتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (530) مشاهدة لعينة مكونة من 106 شركة من أصل 110 شركة من الشركات المقيدة في قطاع المنتجات الاستهلاكية في بورصة سنغافورة خلال الفترة من 2011 إلى 2015. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الضوائق المالية ومستوي الاحتيال في التقارير المالية، كما أنه كلما انخفض مستوي الاحتيال في التقارير المالية زاد من القدرة على إمكانية التنبؤ بالضوائق المالية وزادت دقة تحديد مستوي التصنيف الائتماني للشركات.

كذلك استهدفت دراسة (Aripin, et al., (2022) تحديد التقارير المالية التي تعاني من عمليات الاحتيال المالي، وفحص مدى تأثير مثلث الاحتيال (الضغوط والفرص والسلوك) على الاحتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1670) مشاهدة لعينة مكونة من 334 شركة من

الشركات المدرجة في البورصة الماليزية وذلك خلال الفترة من 2016 إلى 2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية، فضلاً عن عدم وجود تأثير معنوي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، فضلاً عن وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على الاحتيال في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة Achmad, et al., (2022a) فحص مدي تأثير كلاً من الأهداف المالية، الضغوط الخارجية، معدل تغير المديرين، الازدواجية في المناصب، الرقابة غير الفعالة، معدل تغيير المراجع الخارجي والثقة الإدارية المفرطة على الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1075) مشاهدة لعينة مكونة من 215 شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال في الفترة من 2017 إلى 2021. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للأهداف المالية وفعالية الرقابة الداخلية على الاحتيال في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة Nuristya & Ratmono (2022) تحليل الدور الوسيط لفترة إصدار التقارير المالية على العلاقة بين تغيير مراجع الحسابات والأزمات المالية على الاحتيال في التقارير المالية، وذلك بالتطبيق 71 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال عام 2020، حيث اعتمدت الدراسة على تقدير مستوي الاحتيال في التقارير المالية من خلال متغير وهمي يأخذ (0) في حالة عدم وجود أي عقوبات على الشركة خلال العام، (1) في حالة تلقي الشركة أي عقوبات خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لفترة إصدار التقارير على الاحتيال في التقارير المالية، وعدم ويوجد تأثير للازمات المالية على الاحتيال في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة Anisykurlillah, et al., (2022) تحديد تأثير الأهداف المالية، الضوائق المالية، الضغوط الخارجية، طبيعة الصناعة، وتصرفات الإدارة على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء الملكية المؤسسية كمتغير معدل. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (174) مشاهدة لعينة مكونة من 58 شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2016 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية. في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من الضوائق المالية والضغوط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية. هذا بالإضافة إلى تغيير الملكية المؤسسية كمتغير معدل لمستوي تأثير الأهداف

المالية من إيجابي إلى سلبي على الاحتيال في التقارير المالية. كما أدى المتغير المعدل إلى ظهور تأثير معنوي لكلاً من الضوائق المالية والضغط الخارجية على الاحتيال في التقارير المالية. في حين استهدفت دراسة (Aviantara (2023 إجراء تحليل استكشافي للضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (252) مشاهدة لعينة مكونة من 21 شركة من الشركات المقيدة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2007 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الضوائق المالية والاحتيال في التقارير المالية، حيث اعتبرت الضوائق المالية أحد أكبر أدوات الضغط التي قد تتعرض لها الإدارة وبالتالي تلجأ للتلاعب في تقاريرها خوفاً من التعرض للإفلاس.

وأيضاً استهدفت دراسة (Yarana, (2023 تحليل عوامل نظرية الاحتيال الماسي المكونة من (الضغط الخارجية، الأهداف المالية، الاستقرار المالي، حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، طبيعة الصناعة، معدل تغير المراجعين، الاستحقاقات، استقلالية المدير التنفيذي، والملكية المؤسسية) على الاحتيال في التقارير المالية للشركات المدرجة في تايلاند، في ضوء الدور المعدل لكلاً من حجم الشركة ومخاطر الصناعة على العلاقة بين المحددات المؤثرة في مستوى الاحتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1855) مشاهدة لعينة مكونة من 371 شركة من الشركات المدرجة في بورصة تايلاند خلال الفترة من 2015 إلى 2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، في حين أشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي لكلاً من الضغوط الخارجية والاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية. فضلاً عن عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة كمتغير معدل على العلاقة بين كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية.

وفي ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة حول أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، يمكن صياغة فرض العدم الأول للدراسة القائل " لا يوجد أثر معنوي لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

2/7 طبيعة العلاقة بين الاستقرار المالي والاحتيايل في التقارير المالية

تناولت العديد من الدراسات دور الاستقرار المالي في الحد من الاحتيايل في التقارير المالية، إلا أنه لوحظ زيادة الجدل المحاسبي حول طبيعة هذه العلاقة. حيث أشارت الدراسات ذات الصلة (Fitri, et al., 2019; Dewi, 2021; Achmad, et al., 2022b) إلى وجود تأثير إيجابي للاستقرار المالي على الاحتيايل في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن زيادة معدل نمو الأصول أو حجم الأصول التي تمتلكها الشركة تمثل عامل جذب للمستثمرين وعامل أمان للمقرضين وبالتالي تلجأ الإدارة عند انخفاض معدلات نمو الأصول إلى التلاعب في بياناتها المالية لتحسين صورتها أمام المستثمرين والأطراف الخارجية.

وعلى النقيض من ذلك أشارت دراسات أخرى (Yendrawati, et al., 2019; Mariati & Indrayani, 2020; Marheni & Suryati, 2021) إلى التأثير السلبي للاستقرار المالي على الاحتيايل في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن ارتفاع الاستقرار المالي يكون غالباً بسبب كفاءة أداء الإدارة خاصة الأداء الاقتصادي وبالتالي فالشركات تقدم صورة جيدة أمام الأطراف ذات الصلة وبالتالي لا توجد حاجة للإدارة للقيام بالتلاعب في البيانات المالية لإظهار صورة موجودة بالفعل. في حين أشارت نتائج دراسات أخرى (Anisykurlillah, et al., 2022; Yanti, et al., 2023) إلى عدم وجود تأثير للاستقرار المالي على الاحتيايل في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن انخفاض معدل نمو الأصول من سنة لأخرى أو ارتفاعه بنسب بسيطة قد لا يكون دافع كبير لدى الإدارة للقيام بالتلاعب في التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى أن غالبية المنافسين على مستوى نفس الصناعة تتمتع بمعدل قريب أو متماثل، كما أن تلاعب هذه الشركات في بيانات نمو الأصول سوف يؤثر بالسلب على استقرارها المالي المستقبلي وهذا ما يدفع الإدارة بشكل كبير إلى تجنب ذلك.

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن استعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستقرار

المالي والاحتيايل في التقارير المالية على النحو الآتي:

حيث استهدفت دراسة Fitri, et al., (2019) قياس أثر عناصر مثلث الاحتيايل والتي تتمثل في الضغوط، والاستقرار المالي، والفرص المتاحة نتيجة عدم فعالية الرقابة وانخفاض جودة المراجعة، ودوافع ومبررات الإدارة على الاحتيايل في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (810) مشاهدة لعينة مكونة من 270 شركة من الشركات غير المالية في إندونيسيا خلال الفترة من 2013 إلى

2015. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للاستقرار المالي، وعدم فعالية المراقبة، وجودة التدقيق على الاحتيال في المالي في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة Yendrawati, et al., (2019) تحليل محددات الاحتيال في التقارير المالية المكونة من عدة متغيرات أهمها الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، والأهداف المالية، والفرص المعبر عنها بطبيعة الصناعة وفعالية الرقابة، ودوافع ومبررات الإدارة معبراً عنه بمعدل تغير المديرين ومعدل تغير المراجع الخارجي، وتم الاعتماد على إدارة الأرباح لاكتشاف احتمالية حدوث عمليات احتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (93) مشاهدة لعينة مكونة من 31 شركة من الشركات الصناعية المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2014 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية. بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة دوران أصول الشركة كلما زادت قيمة نمو أصول الشركة، وبالتالي تنخفض احتمال حدوث احتيال في التقارير المالية.

وفي نفس السياق استهدفت دراسة Mariati & Indrayani (2020) تحديد تأثير مجموعة من العوامل والتي من بينها الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، والأهداف المالية، وطبيعة الصناعة، وفعالية الرقابة، ودوافع الإدارة على اكتشاف درجة الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (81) مشاهدة لعينة مكونة من 27 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2014 إلى 2016، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية، وكذلك وجود تأثير إيجابي لعدم فعالية الرقابة على الاحتيال في التقارير المالية، وعدم وجود تأثير للعوامل الأخرى على الاحتيال في التقارير المالية.

بينما استهدفت دراسة Marheni & Suryati (2021) تحديد أثر مجموعة مختلفة من العوامل منها الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، والأهداف المالية، ضعف الرقابة، ودوافع الإدارة على كشف الاحتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (215) مشاهدة لعينة مكونة من 43 بنك من البنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2015 إلى 2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الأهداف المالية، والضغوط الخارجية، وفعالية الرقابة على الاحتيال في التقارير المالية.

أيضاً استهدف دراسة Dewi (2021) تحديد تأثير المحددات والعوامل المتمثلة في الأهداف المالية، الاستقرار المالي، الضغوط الخارجية، وفعالية الرقابة، وطبيعة الصناعة، معدل تغيير المراجع الخارجي، تغيير السياسات المحاسبية، معدل تغيير مديري الشركة، والثقة الإدارية المفرطة على الاحتيال في التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 36 بنك من البنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2014 إلى 2019، بإجمالي مشاهدات بلغت (180) مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لكلاً من الاستقرار المالي والضغوط الخارجية وعدم فعالية الرقابة وطبيعة الصناعة وتغيير السياسات المحاسبية على الاحتيال في التقارير المالية، في حين أشارت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للأهداف المالية وتغيير المراجع الخارجي وتغيير مجلس الإدارة والثقة الإدارية المفرطة على الاحتيال في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة Anisykurlillah, et al., (2022) تحديد الدور المعدل للملكية المؤسسية في تفسير تأثير استقرار الأوضاع المالية، الأهداف المالية، والضغوط الخارجية، وطبيعة الصناعة، ودوافع ومبررات الإدارة على الاحتيال في التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (174) مشاهدة لعينة مكونة من 58 شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2016 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للاستقرار المالي على مستوى الاحتيال في التقارير المالية عند الاعتماد على الملكية المؤسسية كمتغير معدل، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الملكية المؤسسية تلعب دوراً مؤثراً في عملية الرقابة على الإدارة، وبالتالي يتحسن أداء الإدارة ويحظى المستثمرون بثقة أكبر في كفاءة عملياتها في ظل ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية. لذلك وجود حالة استقرار مالي مع وجود ملكية مؤسسية مرتفع ستساعد الشركات على تجنب الاحتيال في التقارير المالية.

وكذلك استهدفت دراسة Achmad, et al., (2022b) إلى فحص العوامل المؤثرة على الاحتيال في التقارير المالية باستخدام سبع متغيرات أساسية تمثل محددات الاحتيال، وهي الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، وعدم فعالية الرقابة، والتغيرات في المراجع الخارجي، وتغيير المدير، والثقة الإدارية المفرطة، وازدواجية المدير التنفيذي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 25 شركة من الشركات المملوكة للدولة والمدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2016 إلى عام 2020،

وبإجمالي عدد مشاهدات 125 مشاهدة خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة (Yanti, et al., (2023) فحص تأثير وجود ضغوط مختلفة على الإدارة مقاسة من خلال عدم الاستقرار المالي والرافعة المالية، ومدى وجود فرص يمكن للإدارة استغلالها في تحقيق مكاسب ذاتية وتم التعبير عنها من خلال استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومعدل دوران رئيس المراجعة الداخلية، وتصرفات ومبررات الإدارة وتم التعبير عنها من خلال توقيت إصدار التقارير المالية والتغيير في السياسة المحاسبية المستخدمة، ومدى كفاءة العمليات وتم التعبير عنها من خلال السياسات غير المعلنة والكيانات ذات الأغراض الخاصة، بالإضافة إلى الثقة الإدارية المفرطة وتم التعبير عنها من خلال عدد مرات مشاهدة لعينة مكونة من 115 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2017 إلى 2019. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للضغوط الخارجية والاستقرار المالي على الاحتيال في التقارير المالية، كما توصلت إلى أن أكثر العوامل التي تؤثر على الاحتيال في التقارير المالية بصورة إيجابية هو توقيت إصدار التقارير المالية.

وفي ضوء تباین نتائج الدراسات السابقة حول الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية يمكن صياغة فرض العدم الثاني للدراسة القائل: " لا يوجد دور للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية".

3/7 طبيعة العلاقة بين محددات الاحتيال (الضغوط الخارجية، الأهداف المالية، الضوائق المالية) والعبء الزائد للمعلومات

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين محددات الاحتيال (الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية) والعبء الزائد للمعلومات، إلا أنه لوحظ وجود جدل محاسبي حول هذه العلاقة.

فيما يتعلق بالضغوط الخارجية، فلقد لوحظ تباین نتائج الدراسات السابقة حول أثر الضغوط الخارجية على العبء الزائد للمعلومات، حيث أشارت نتائج بعض الدراسات (Saha, et al., 2019; Habib,) (2023) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للضغوط الخارجية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن ارتفاع مستوى الرافعة المالية قد يدفع الإدارة إلى استخدام العبء الزائد للمعلومات للتأثير

على المستخدمين بالشكل الذي يمكنها من الحصول على مزيد من القروض بشروط ملائمة نتيجة الإفصاح عن المعلومات التي تعكس قدرتها على إدارة المخاطر المالية وغير المالية. بينما توصل البعض الآخر (Tarighi, et al., 2022; Kuzey, et al., 2023) إلى وجود تأثيراً سلبياً للضغوط الخارجية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن تخوف الإدارة من خلق بيئة ضبابية في التقارير قد يؤثر على مستوى ثقة مختلف جهات التمويل في قدرة الشركة على إدارة ديونها وبالتالي صعوبة الحصول على التمويل اللازم عند الحاجة إليه. في حين توصلت دراسة Lukason & Camacho-Miñano (2019) إلى عدم وجود أثر للضغوط الخارجية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن وجود عوامل أخرى أكثر أهمية تؤثر في عبء المعلومات الزائد مثل متطلبات الإفصاح الإلزامية، والتوسع في الإفصاح عن الأنشطة البيئية وأنشطة الاستدامة.

أما فيما يتعلق بالأهداف المالية، نجد أن هناك اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول أثر الأهداف المالية على العبء الزائد للمعلومات، حيث توصلت بعض الدراسات (Tarighi, et al., 2022; Kuzey, et al., 2023) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للأهداف المالية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى حاجة المستثمرين لمزيد من المعلومات عن طبيعة الأداء المالي، كما أن الأداء المالي الإيجابي المتمثل في العائد على الأصول المرتفع قد يدفع الإدارة إلى مزيد من الإفصاحات خاصة الإفصاحات الاختيارية لإبراز هذا الأداء.

بينما توصل البعض الآخر (Lukason & Camacho-Miñano, 2019; Ong, et al., 2020; Habib, 2023) إلى وجود تأثيراً سلبياً للأهداف المالية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن قيام الإدارة بمزيد من الإفصاحات في التقارير السنوية يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد هذه التقارير، كما أن الإفراط في الإفصاحات قد يؤدي إلى انخفاض قدرة المستثمرين على تقييم أداء الشركات ومعالجة بياناتها وبالتالي تضليل فهمهم للتوقعات الحالية والمستقبلية.

في حين توصلت دراسة Saha, et al., (2019) إلى عدم وجود تأثير للأهداف المالية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن المعلومات التي تعكس الأهداف المالية تقع ضمن الإفصاحات الإلزامية التي يجب أن تقص عنها الشركات، وبالتالي يتم الإفصاح عنها بغض النظر عن حجم التقارير.

وفيما يتعلق بالضوائق المالية، نجد تباين نتائج الدراسات السابقة حول أثر الضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات، حيث توصلت بعض الدراسات (Lukason & Camacho-Miñano, 2019; Tarighi, et al., 2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الإدارة تسعى إلى زيادة مستوي الثقة مع الأطراف الخارجية من خلال زيادة حجم ومستوي الإفصاح، بينما أشار البعض الآخر (Kuzey, et al., 2023; Habib, 2023) إلى وجود تأثيراً سلبياً للضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الإدارة تلجأ إلى التركيز على الإفصاحات الإيجابية التي تعكس قدرتها على إدارة المخاطر والتغلب على الأزمات وتتجنب كافة الإفصاحات التي قد تشتت المستخدمين، بجانب ارتفاع تكلفة الإفصاح عن مزيد من المعلومات في التقارير.

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين محددات الاحتيال (الضغوط الخارجية، الأهداف المالية، الضائقة المالية) والعبء الزائد للمعلومات على النحو الآتي:

حيث استهدفت دراسة (Saha, et al., 2019) تحليل أثر متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير التقارير المالية الدولية على العبء الزائد للمعلومات، كما هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحوافز الداخلية والعوامل الاقتصادية المرتبطة بالإفصاح والتي تتمثل في حجم الشركة، ومستوي الرافعة المالية (الضغوط الخارجية)، والربحية (الأهداف المالية)، ونسبة صغار المساهمين، وفرص النمو، وإصدار الأسهم الجديدة، وإصدار الديون الجديدة على العبء الزائد للمعلومات. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 196 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الأسترالية وذلك خلال عام 2012. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كلاً من حجم الشركة والرافعة المالية (الضغوط الخارجية) والعبء الزائد للمعلومات، في حين أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول (الأهداف المالية) والعبء الزائد للمعلومات.

كما استهدفت دراسة (Lukason & Camacho-Miñano 2019) التحقق من مدى تأثير كلاً من الضوائق المالية والمحددات المالية على الإفصاح عن المعلومات، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (698189) مشاهدة لعينة الشركات المقيدة في بورصة أستونيا خلال الفترة من 2000 إلى 2014. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تعرض الشركات لمخاطر الإفلاس والضوائق المالية

يؤثر والإفصاح عن التقارير المالية السنوية في صورة تأخر التقارير المالية، في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الأهداف المالية مقاسة بمعدل العائد على الأصول وتوقيت الإفصاح عن التقارير المالية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للضغوط الخارجية مقاسة بمستوي الرافعة المالية على عمليات الإفصاح عن التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة Ong, et al., (2020) تحديد طبيعة العلاقة بين كلاً من العبء الزائد للمعلومات، وقابلية القراءة السنوية والأداء المالي للشركات معبر عنه بمعدل العائد على الأصول، وكذلك التحقق من التأثير التفاعلي بين العبء الزائد للمعلومات وسهولة قراءة التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (255) مشاهدة لعينة مكونة من 85 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الماليزية خلال الفترة من 2015 إلى 2017. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الأهداف المالية معبراً عنها بمعدل العائد على الأصول والعبء أو الحمل الزائد للمعلومات، كما أشارت الدراسة إلى أنه يمكن التخفيف من التأثير السلبي للعبء الزائد للمعلومات عن طريق زيادة قابلية التقارير المالية للقراءة.

كما استهدفت دراسة Tarighi, et al., (2022) تحليل آثار مخاطر الضوائق المالية ومعاملات الأطراف ذات العلاقة على جودة الإفصاح في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (840) مشاهدة لعينة مكونة من 140 شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من 2013 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني من ضوائق مالية تتمتع بجودة تقارير مالية أقل لأنها تحاول تصوير وضعها المالي بشكل أفضل من خلال التلاعب في التقارير المالية لجذب المزيد من المستثمرين والدائنين وبالتالي وجود تأثير إيجابي للضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للأهداف المالية (معدل العائد على الأصول) على العبء الزائد للمعلومات، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي لمستوى الرافعة المالية على العبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة Habib (2023) تحليل العلاقة بين احتمالية التعرض للضوائق المالية والإفصاح عن استراتيجيات الأعمال والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة في ظل الدور الوسيط للأداء المالي للشركات. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1970) مشاهدة لعينة مكونة من 394 شركة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2016 إلى 2020. وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبي للضوائق

المالية على حجم الإفصاحات عن استراتيجيات الأعمال والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي، وكذلك وجود تأثير سلبي للأهداف المالية (معدل العائد على الأصول) على حجم الإفصاحات عن استراتيجيات الأعمال والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للضغوط الخارجية (الرافعة المالية) على حجم الإفصاحات عن استراتيجيات الأعمال، والأداء البيئي، والاجتماعي، والحوكمي.

كما استهدفت دراسة Kuzey, et al., (2023) التحقق مما إذا كان الإفصاح في الشركات التي تعاني من ضائقة مالية أكثر شفافية أم أكثر تعقيداً وغموضاً، وذلك في ضوء ممارسات الإفصاح عن الاستدامة، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (57008) مشاهدة لعينة مكونة من 7702 شركة من الشركات المقيدة في البورصة ضمن 10 قطاعات مختلفة، وذلك في 65 دولة خلال الفترة 2005 من 2019. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني من ضوائق مالية تتجنب الإفصاح عن مزيد من المعلومات خاصة المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن هذه الشركات تعاني من نقص الأموال وبالتالي فهي بحاجة إلى توجيه كافة مواردها لتحسين عملياتها التجارية والوفاء بالتزاماتها المالية وليس قياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه وتوكيده، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للأهداف المالية (معدل العائد على الأصول) على العبء الزائد للمعلومات، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي للضغوط الخارجية (مستوي الرافعة المالية) على العبء الزائد للمعلومات.

وفي ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة حول أثر محددات الاحتيال في التقارير المالية (الضغوط الخارجية، الأهداف المالية، والضوائق المالية) على العبء الزائد للمعلومات، يمكن صياغة فرض عدم الثالث للدراسة القائل: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الاحتيال في التقارير المالية (الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية) على العبء الزائد للمعلومات".

4/7 طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات والاحتيال في التقارير المالية

تباينت نتائج الدراسات السابقة حول تأثير العبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية، حيث أشارت بعض الدراسات (Ndofor, et al., 2015; Ajina, et al., 2016;) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للعبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الإدارة تلجأ إلى الإفصاح عن معلومات مالية أكثر

تعقيداً من حيث الكم وأقل سهولة في القراءة وذلك لإخفاء السلوك الانتهازي وعمليات التلاعب والاحتيال في التقارير المالية، وكذلك الحد من قدرة المستخدمين خاصة المستثمرين والمحللين الماليين والكيانات القانونية الأخرى على اكتشاف هذا التلاعب.

بينما توصل البعض الآخر (Pitenoei & Qerayli, 2019; Blanco, et al., 2023) إلى وجود تأثيراً سلبياً للعبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الإدارة التي تقوم بعمليات احتيال وتلاعب في المعلومات المالية تميل إلى عدم التوسع في عمليات الإفصاح خوفاً من اكتشاف عمليات التلاعب، وبالتالي الاعتماد على تحفيف عبء المعلومات المفصح عنها كأحد التدابير الجيدة لإخفاء سلوكها غير القانوني. في حين توصلت دراسات أخرى (Sukotjo & Soenarno, 2018; Soepriyanto, et al., 2021) إلى عدم وجود تأثير للعبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية وأرجعت السبب في ذلك إلى أن إدارات الشركات تحاول المحافظة على نهج عملية الإفصاح من حيث كمية الإفصاح وطريقة وشكل الإفصاح بين مختلف الفترات لتسهيل عمليات المقارنة بين البيانات المحاسبية، وذلك كوسيلة لتغطية عمليات الاحتيال في الفترات التي يوجد بها تلاعب في التقارير. بجانب الحفاظ على تماثل المعلومات المفصح عنها مع المعلومات التي تفصح عنها الشركات المنافسة.

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات والاحتيال في التقارير المالية على النحو التالي:

حيث استهدفت دراسة (Ndofor, et al., 2015) التحقق من طبيعة العلاقة بين عدم تناسق المعلومات الناشئ عن العبء الزائد للمعلومات وإعادة إصدار التقارير ومستوي التعقيدات في الإفصاحات سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى الشركة واحتمالية قيام إدارات الشركات بعمليات احتيال في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (906) مشاهدة لعينة مكونة من 453 شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأمريكية والتي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة من 2002 إلى 2005. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لعدم تناسق المعلومات الناشئ عن العبء الزائد للمعلومات ومستوي التعقيدات في الإفصاحات سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى الشركة على الاحتيال في التقارير المالية، كما أن إعادة إصدار التقارير المالية تمثل مؤشر على وجود عمليات احتيال في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة (Ajina, et al., (2016) تحديد طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات معبراً عنه في مدى سهولة قراءة القوائم والتقارير المالية، وعمليات الاحتيايل في التقارير المالية معبراً عنها بعمليات إدارة الأرباح من خلال نموذج الاستحقاقات الاختيارية المقدر، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (489) مشاهدة لعينة مكونة من 163 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفرنسي خلال الفترة من 2010 إلى 2013. وتوصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي للعبء الزائد للمعلومات على عمليات الاحتيايل في التقارير المالية، حيث أشارت النتائج إلى أن إدارة الشركات تلجأ إلى جعل التقارير أكثر تعقيداً وتحتوي على عبء كبير من المعلومات لإخفاء عمليات التلاعب في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة (Lo, et al., (2017) تحليل التأثير المتبادل بين العبء الزائد للمعلومات الناتج عن مدي تعقيد التقارير المالية السنوية وعمليات الاحتيايل في التقارير المالية معبراً عنه بعمليات إدارة الأرباح سواءً من خلال الاستحقاقات أو بالأنشطة الحقيقية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (26967) مشاهدة لعينة مكونة من 4855 شركة خلال الفترة من 2000 إلى 2012. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارات الشركات تلجأ إلى إخفاء عمليات التلاعب والاحتيايل في التقارير المالية من خلال زيادة تعقد التقارير المالية أو وزيادة كمية الإفصاحات غير الضرورية.

كما استهدفت دراسة (Sukotjo & Soenarno (2018) التحقق من طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات ومستوي الاحتيايل في التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 558 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال عام 2016. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للعبء الزائد للمعلومات على عمليات الاحتيايل والتلاعب في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة (Pitenoel & Qerayli (2019) تقييم تأثير مدى سهولة قراءة البيانات المالية كمؤشر لانخفاض عبء المعلومات المفصح عنها على الاحتيايل في التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (575) مشاهدة لعينة مكونة من 115 شركة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من 2013 إلى 2017. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي للعبء الزائد للمعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية على مستوي الاحتيايل في التقارير المالية.

كما قامت دراسة (Soepriyanto, et al., (2021) بالتحقق من طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات معبر عنه بمدى سهولة قراءة التقارير السنوية ومدى وجود مخالقات أو احتيايل في التقارير

المالية المقدره من خلال درجة M-Score وفقاً لنموذج بينش Beneish. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1077) مشاهدة لعينة مكونة من 269 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2014 إلى 2017. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين العبء الزائد للمعلومات والاحتيال في التقارير المالية، أى أن الشركات لا تلجأ لتعقيد التقارير المالية وزيادة كمية الإفصاحات في التقارير المالية لإخفاء المخالفات أو التلاعب في التقارير المالية.

كذلك استهدفت دراسة (Arianpoor & Sahoor (2023) تحديد تأثير كلاً من استراتيجية الأعمال والعبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية على الاحتيال في التقارير المالية معبراً عنه من خلال أربع مقياس مختلفة وهي جودة الأرباح المقاسة بجودة الاستحقاقات، ومستوي تمهيد الدخل، ومستوي التحفظ المحاسبي، ومدى ملائمة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (1120) مشاهدة لعينة مكونة من 160 شركة من الشركات المقيدة في بورصة طهران خلال الفترة من 2014 إلى 2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للعبء الزائد للمعلومات المفصح عنها على مستوي الاحتيال في التقارير المالية، وأكدت الدراسة على العلاقة الإيجابية في ظل الأربعة المقاييس المستخدمة في قياس مستوي الاحتيال في التقارير المالية.

في حين استهدفت دراسة (Blanco, et al. (2023) تقييم العلاقة بين مدي قابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال دراسة عدم تماثل المعلومات المفصح عنها من فترة لأخرى، ومدى وجود عمليات احتيال في التقارير المالية مقاساً من خلال (F-Score)، ولتحقيق هدف الدراسة تم ملاحظة (8996) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من 2000 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة والاحتيال في التقارير المالية نتيجة اختلاف عبء أو حجم المعلومات المفصح عنها خاصة المعلومات السرديّة في التقارير الأخرى بخلاف التقارير المالية. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإدارة تسعى بشكل كبير إلى تحسين جودة التقارير المالية من حيث كمية ونوعية الإفصاح بعد الفترات التي يوجد بها عمليات الاحتيال سواء تم اكتشاف هذه العمليات أو لم يتم اكتشافها.

وفي ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة حول أثر العبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية، يمكن صياغة فرض العدم الرابع للدراسة القائل " لا يوجد أثر معنوي للعبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية".

وحيث أن الدراسة الحالية تركز على دراسة وتحليل أثر المحددات المتعلقة بالاحتيايل والمتمثلة في الضغوط الخارجية معبراً عنها بمستوي الرافعة المالية، والأهداف المالية مفاة بمستوي العائد على الأصول، والتعرض للضوائق المالية على الاحتيايل في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات، فإنه يمكن صياغة فرض العدم الخامس للدراسة القائل: " لا يوجد أثر لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيايل في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات".

8/ منهجية الدراسة

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

1/8 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري والبالغ عددها (222) شركة وفقاً للبيانات المعلنة من جانب البورصة المصرية (البورصة المصرية، 2022)، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

1. استمرار قيد وتداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة المالية من عام 2015م إلى عام 2022م لتوافر التقارير المالية وامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، وعليه تم استبعاد عدد (12) شركة تاريخ قيدها في البورصة بعد تاريخ بداية السلسلة الزمنية في عام 2015م.

2. إعداد الشركات تقاريرها المالية في 12/31 من كل عام لإمكانية مقارنة نتائج الدراسة، وعليه تم استبعاد عدد (48) شركة تصدر تقاريرها السنوية في 6/30 من كل عام.

3. إعداد الشركات قوائمها المالية بالجنيه المصري، وعليه تم استبعاد عدد (6) شركات تصدر قوائمها بعملات أجنبية.

4. استبعاد الشركات غير مكتملة البيانات والتي بلغ عددها (7) شركات.

5. استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية نظراً لتوافر اشتراطات ومعايير خاصة بهذين القطاعين، وعليه تم استبعاد عدد (44) شركة من هذين القطاعين. وبتطبيق الشروط السابق تحديدها، فقد بلغ عدد شركات عينة الدراسة (105) شركة ممثلة لعدد (16) قطاعاً بإجمالي مشاهدات (735) مشاهدة

بواقع (7) مشاهدات لكل شركة في فترة الدراسة من عام 2016م إلى عام 2022م، ويوضح الجدول رقم (1) عدد شركات العينة في كل قطاع ونسبة مساهمتها في العينة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1): توزيع الشركات ونسبة مساهمة كل قطاع في عينة الدراسة

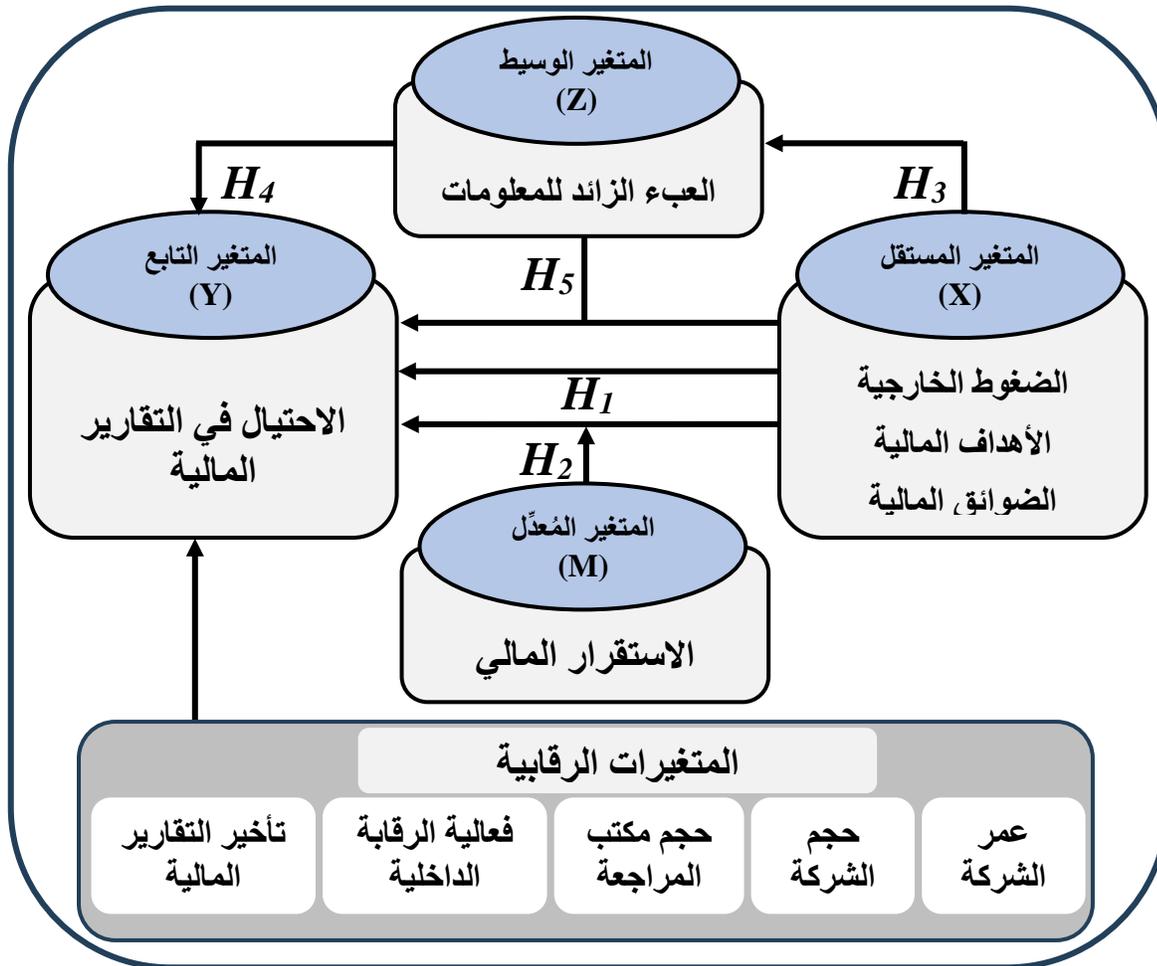
م	القطاع	إجمالي عدد الشركات	عدد الشركات التي تصدر قوائم بالدولار	الشركات التي تصدر القوائم في 6/30	خارج فترة الدراسة	الشركات غير مكتملة البيانات	الشركات خارج العينة	عدد شركات العينة	النسبة
1	اتصالات واطلام وتكنولوجيا المعلومات	7	1	0	1	-	2	5	71%
2	أغذية ومشروبات وتبغ	28	-	12	0	1	13	15	54%
3	رعاية صحية وأدوية	19	-	5	3	0	8	11	58%
4	عقارات	33	-	1	5	1	7	26	79%
5	مواد البناء	11	-	1	-	-	1	10	91%
6	موارد أساسية	16	-	6	1	-	7	9	56%
7	مقاولات و إنشاءات هندسية	11	1	3	0	1	5	6	55%
8	سياحة وترفيه	13	2	1	0	2	5	8	62%
9	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	6	-	0	1	1	2	4	67%
10	منسوجات وسلع معمرة	8	0	4	-	-	4	4	50%
11	ورق و مواد تعبئة وتغليف	5	-	2	-	-	2	3	60%
12	تجارة وموزعون	5	-	2	-	1	3	2	40%
13	خدمات النقل والشحن	6	-	5	-	-	5	1	17%
14	مرافق	2	-	-	1	-	1	1	50%
15	خدمات تعليمية	5	-	5	0	0	5	0	0%
16	طاقة وخدمات مساندة	3	2	1	-	-	3	0	0%
17	خدمات مالية غير مصرفية	30	2	0	28	0	30	0	0%
18	بنوك	14	2	0	12	0	14	0	0%
	الإجمالي	222	10	48	52	7	117	105	47%

2/8 متغيرات ونماذج الدراسة

1/2/8 متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

اعتمدت الدراسة على تحليل الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط للدراسة، وذلك لعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية لعدد من القطاعات المختلفة في ظل وجود مجموعة من العوامل الحاكمة المؤثرة على الاحتمال في التقارير

المالية في ضوء ما خلصت إليه الدراسات السابقة والتي تتمثل في عمر وحجم الشركة كمؤشر لمقدرة الشركة على الاستمرار ومواجهة الضغوط والأزمات، حجم مكتب المراجعة كمؤشر لجودة عملية المراجعة وما لها من تأثير على الاحتيال في التقارير المالية، وفعالية الرقابة الداخلية كمؤشر لاتباع الشركة للإجراءات اللازمة للحد من الاحتيال في التقارير المالية، وتأخر التقارير المالية كمؤشر لاحتمالات تأثير تأخر التقارير المالية على الاحتيال في التقارير المالية، وقد تم تحديد وتوصيف تلك العوامل في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة، ويمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (1) التالي:



شكل رقم (1): العلاقة بين متغيرات الدراسة

وقد تم تحديد وتوصيف تلك المتغيرات في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة لدراسة الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: المتغير التابع (Y): يتمثل المتغير التابع للدراسة في الاحتيال في التقارير المالية، وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لقياس الاحتيال في التقارير المالية، وقد أشارت الدراسات ذات الصلة (Safiq & Seles, 2018; Sinarti & Nuraini, 2019; Cheng et al., 2021; Marheni & Suryati, 2021; Achmad, et al., 2022a; Achmad et al., 2022b; Nuristya & Ratmono, 2022; Yarana, 2023) إلى أن العديد من هذه الطرق يمكن أن تستخدم بشكل مشترك لزيادة الدقة والفعالية في اكتشاف التلاعب في التقارير المالية.

وسوف تقوم الدراسة الحالية في قياس الاحتيال في التقارير المالية باستخدام نموذج (Beneish Model) القائم على حساب (M-Score) والتي تشير إلى التلاعب في أرباح الشركة والتي تستخدم كدلالة للاحتيال في التقارير المالية ويتم حساب (M-Score) من خلال النموذج التالي:

$$= -4.84 + (0.92 * DSRI) + (0.528 * GMI) + (0.404 * AQI) + (0.892 * SGI) + (0.115 * DEPI) - (0.172 * SGAI) + (4.679 * TATA) - (0.327 * LVGI)$$

وبناءً على نتائج تطبيق هذا النموذج فإن الشركات التي تحصل على قيمة أقل من (-2.22) فهي شركات أقل تعرضاً للاحتيال وتأخذ القيمة (0)، أما الشركات التي تحصل على قيمة أكبر من (-2.22) فهي الشركات تقوم بالاحتيال ومن ثم فهي شركات لديها فشل في التقارير المالية وتأخذ القيمة (1). ويمكن عرض طريقة حساب متغيرات نموذج (M-Score) على النحو التالي:

- مؤشر فترة التحصيل (Days Sales in Receivables Index (DSRI)) = (حسابات القبض_t / المبيعات_t) / (حسابات القبض_{t-1} / المبيعات_{t-1}).

- مؤشر هامش مجمل الربح (Gross Margin Index (GMI)) = (المبيعات_{t-1} - تكلفة المبيعات_{t-1}) / (المبيعات_{t-1}) / ((المبيعات_t - تكلفة المبيعات_t) / المبيعات_t).

- مؤشر جودة الأصول (Asset Quality Index (AQI)) = (1 - (الأصول المتداولة_t + الأصول الثابتة_t) / (الأصول المتداولة_{t-1} + الأصول الثابتة_{t-1})) / (1 - (الأصول المتداولة_{t-1} + الأصول الثابتة_{t-1}) / إجمالي الأصول_{t-1}).

- مؤشر نمو المبيعات (Sales Growth Index (SGI)) = المبيعات_t / المبيعات_{t-1}.
- مؤشر الإهلاك (Depreciation Index (DEPI)) = (الإهلاك_{t-1} / (الأصول الثابتة_{t-1} + الإهلاك_{t-1})) / (الإهلاك_t / (الأصول الثابتة_t + الإهلاك_t)).
- مؤشر المصروفات البيعية والإدارية (Sales and General Administrative Expenses Index (SGAI)) = (المصروفات البيعية والإدارية_t / المبيعات_t) / (المصروفات البيعية والإدارية_{t-1} / المبيعات_{t-1}).
- مؤشر الرافعة المالية (Leverage Index (LVGI)) = (الالتزامات المتداولة_t + الالتزامات طويلة الأجل_t / إجمالي الالتزامات_t) / (الالتزامات المتداولة_{t-1} + الالتزامات طويلة الأجل_{t-1} / إجمالي الالتزامات_{t-1}).
- مؤشر المستحقات لإجمالي الأصول (Total Accruals to Total Assets (TATA)) = (الدخل من العمليات المستمرة_t - التدفقات النقدية من العمليات_t) / إجمالي الأصول_t.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية كمتغيرات تفسيرية للاحتيال في التقارير المالية، ويمكن قياس المتغيرات التفسيرية على النحو التالي:

1. **الضغوط الخارجية (X₁):** أشارت العديد من الدراسات ذات الصلة (Fitri et al., 2019; Sinarti & Nuraini, 2019; Budiyono & Arum, 2020; Mariati & Indrayani, 2020; Marheni & Suryati, 2021; Aripin et al., 2022; Yanti et al., 2023) إلى أن الضغوط الخارجية توضح الضغط الذي تتعرض له الإدارة نتيجة الحاجة إلى الحصول على التمويل، ويتم قياس هذا المتغير باستخدام معدل الرافعة المالية مقاسه بإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

2. **الأهداف المالية (X₂):** يوضح الأهداف المالية الضغوط الزائدة التي يتلقاها الإدارة لتحقيق أهداف الأداء المالي استناداً إلى الأداء السابق. ولقد أشارت العديد من الدراسات (Fitri et al., 2019; Budiyono & Arum, 2020; Marheni & Suryati, 2021; Aripin et al., 2022; Yanti et al., 2023) إلى أنه يمكن قياس الأهداف المالية من خلال معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الأصول.

3. **الضوائق المالية** (X_3): أشارت العديد من الدراسات (Nuristya & Arum, 2020; Budiyono & Ratmono, 2022) إلى أن الضوائق المالية هي الوضع الذي يعاني فيه الشركة من نقص الأموال لسداد التزاماتها، مما يؤثر على عجز الشركة عن مواصلة جهودها. تقاس بنموذج (S- Score model)، الذي يعتمد على المعادلة التالية:

$S- Score = (1.03 * S_1) + (3.07 * S_2) + (0.66 * S_3) + (0.4 * S_4)$	
S ₁	وهو عبارة عن رأس المال العامل / إجمالي الأصول
S ₂	وهو عبارة عن صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
S ₃	وهو عبارة عن صافي الدخل قبل الضرائب / الالتزامات المتداولة
S ₄	وهو عبارة عن إجمالي المبيعات / إجمالي الأصول
ويتم التعبير عنها كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت قيمة (S- Score) أقل من 0.862 كدلالة على أنه من المتوقع أن تواجه الشركة ضائقة مالية، أما إذا كانت قيمة (S- Score) أكبر من 0.862 فإن الشركات لا تعاني من ضائقة مالية وتأخذ القيمة (0).	

ثالثاً: المتغير المعدل للدراسة (M)

يتمثل المتغير المعدل للدراسة في الاستقرار المالي والذي يشير إلى قدرة الشركة على توليد أرباح من الأصول وبالتالي زيادة حجم الأصول بشكل كبير بما يساعد على زيادة حجم الأرباح من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة نمو الأصول والذي يعكس مدى استقرار وضع الشركة وأنها تعمل بالطريقة الصحيحة، بينما يشير الانخفاض في حجم الأصول إلى خسارة المستثمرين والدائنين والمقرضين لأن وضع الشركة غير مستقر ولا يعمل بشكل صحيح أو مربح (Achmad, et.al, 2022a).

كذلك يمثل الاستقرار المالي وصف أو درجة الاستقرار الاقتصادي في الشركة. حيث أنه سيكون لدى مستخدمي البيانات المالية ثقة أكبر في الشركات ذات المخططات المالية المستقرة. ولذلك يجب أن تتمتع الشركة بالاستقرار المالي حتى تحظى بهذه الثقة. أما في حالة إذا كانت حالة الشركة في مرحلة نمو أقل من متوسط الصناعة فإن ذلك سوف يشجع ذلك إدارة الشركة على تعظيم الأداء المالي لبلوغ مرحلة الاستقرار المالي (Achmad, et.al, 2022b)، ولقد أشارت العديد من الدراسات ذات الصلة (Fitri et al., 2019; Sinarti & Nuraini, 2019; Mariati & Indrayani, 2020; Yanti et)

(al., 2023) إلى أنه يتم قياس الاستقرار المالي للشركات عن طريق معدل التطور في أصول الشركة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الاستقرار المالي} = (\text{إجمالي الأصول الحالية} - \text{إجمالي الأصول السنة السابقة}) \div \text{إجمالي الأصول السنة الحالية.}$$

رابعاً: المتغير الوسيط للدراسة (Z)

يتمثل المتغير الوسيط للدراسة في العبء الزائد للمعلومات والذي يعتمد في قياسه على مؤشر مركب لعدد الكلمات الغامضة في التقارير المالية والإيضاحات المتممة للتقارير المالية وفي تقارير مجلس الإدارة وأية تقارير أخرى تصدرها الشركة (Boubakri & Mishra, 2017; Ong et al., 2020;) (Soepriyanto et al., 2021; Sun et al., 2022; Samir et al., 2023)، ونظراً لأن التقارير المالية التي توفرها إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية أو التي يتم نشرها على موقع الشركات نفسها تكون في الغالب في صيغة pdf، وهو ما يعني عدم قدرة البرامج على تتبع الكلمات الغامضة ومن ثم صعوبة حساب المتغير، حيث أشارت الدراسات ذات الصلة والتي أجريت في البيئة المصرية (عيسى، 2017؛ علم الدين، 2022؛ الشريف، 2023) إلى أنه يمكن قياس العبء الزائد للمعلومات بأحد طريقتين:

الأولى: تتمثل في الرقم المطلق لعدد صفحات التقارير المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مجلس الإدارة، أو اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات تقارير الشركة.

الثانية: تتمثل في مقارنة إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة بمتوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل مع تقسيم مشاهدات الدراسة بطريقة المتغير الوهمي إلى مجموعتين الأولى تأخذ الرقم (1) في حالة ما إذا كانت إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة أكبر من متوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل وبذلك يكون لديها عبء زائد للمعلومات، والعكس المجموعة الثانية تأخذ الرقم (0) في حالة ما إذا كانت إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة أقل من متوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل وبالتالي لا يكون لديها عبء زائد للمعلومات.

وسوف تعتمد الدراسة الحالية على الطريقة الثانية في قياس العبء الزائد للمعلومات عن طريق

مقارنة إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة بمتوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة

ككل مع تقسيم مشاهدات الدراسة بطريقة المتغير الوهمي إلى مجموعتين الأولى تأخذ الرقم (1) في حالة ما إذا كانت إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة أكبر من متوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل وبذلك يكون لديها عبء زائد للمعلومات، والعكس المجموعة الثانية تأخذ الرقم (0) في حالة ما إذا كانت إجمالي عدد صفحات تقارير الشركة عينة الدراسة أقل من متوسط عدد الصفحات في القطاع أو العينة ككل وبالتالي لا يكون لديها عبء زائد للمعلومات.

خامساً: المتغيرات الرقابية:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الرقابية التي تؤثر بشكل كبير على الاحتمال في التقارير المالية أو التي يكون لها علاقة بعمليات الاحتمال في التقارير المالية والتي من بينها:

- **عمر الشركة (N_1):** حيث أشارت الدراسات ذات الصلة (Cheng et al., 2021; Aripin et al.,) (2022; Yarana, 2023) إلى أنه كلما زاد عمر الشركة والمتمثل في خبرة الشركة في الصناعة منذ تاريخ نشأتها أو من تاريخ قيد أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية في قدرة إدارة الشركة على التلاعب في التقارير المالية وفقاً لنظرية الوكالة إما لتحقيق مصالح إدارة الشركة والمتمثلة في إظهار نتيجة أعمال الشركة على غير حقيقتها من خلال التلاعب في أرباح الشركة بهدف صرف مكافآت لمجلس الإدارة أو الحفاظ على مناصبهم، أو لتحقيق مصالح الملاك لجذب استثمارات جديدة أو مستثمرين مرتقبين للشركة، ويتم قياس عمر الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة منذ تاريخ قيدها بسوق الأوراق المالية وحتى سنة حساب المتغير للشركات عينة الدراسة.

- **حجم الشركة (N_2):** حيث أشارت الدراسات ذات الصلة (Cheng et al., 2021; Aripin et al.,) (2022; Yarana, 2023) إلى ارتباط حجم الشركة والمتمثل في متوسط إجمالي الأصول الشركة بحالات الاحتمال في التقارير المالية، حيث أنه كلما كبر حجم الشركة وتعقدت عملياتها كلما زادت احتمالات الاحتمال في التقارير المالية، ويتم قياس حجم الشركة عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.

- **حجم مكتب المراجعة (N_3):** حيث أشارت الدراسات ذات الصلة (Saha, et al., 2019; Soepriyanto, et al., 2021; Zhang, et al, 2022; Arianpoor & Sahoor, 2023; Kim & Sun, 2023) إلى أنه من المتوقع انخفاض حالات الاحتمال في التقارير المالية في حالة ارتفاع جودة

المراجعة والمتمثلة في مراجعة تقاريرها بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة (Big 4)، وعليه تم استخدام حجم مكتب المراجعة كدلالة على جودة عملية المراجعة عن طريق المتغير الوهمي الذي يأخذ القيمة (1) في حالة مراجعة تقارير الشركة بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبيرة (Big 4)، يأخذ القيمة (0) في حالة مراجعة تقارير الشركة بواسطة مكاتب مراجعة أخرى.

- **فعالية الرقابة الداخلية (N₄):** حيث أشارت الدراسات ذات الصلة (Sinarti & Nuraini, 2019;) إلى أنه في حالة ارتفاع جودة الرقابة الداخلية تنخفض الملاحظات الواردة بتقرير المراجع الخارجي، وعليه تم قياس فعالية الرقابة الداخلية كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة عدم وجود ملاحظات أو تحفظات بتقرير المراجع الخارجي، ويأخذ القيمة (0) في حالة وجود ملاحظات أو تحفظات بتقرير المراجع الخارجي.

- **تأخر التقارير المالية (N₅):** ولقد أشارت الدراسات (Nuristya & Ratmono, 2022) إلى أنه يتم قياسه عن طريق مقارنة عدد الأيام منذ تاريخ إنتهاء السنة المالية وحتى تاريخ صدور تقرير المراجع الخارجي للشركات عينة الدراسة مع متوسط تاريخ صدور تقرير المراجع للشركات عينة الدراسة ككل وعليه يأخذ القيمة (1) في حالة إذا كان عدد أيام تأخر التقارير في الشركة عينة الدراسة أكبر من متوسط عدد الأيام في الشركات عينة الدراسة ككل، ويأخذ القيم (0) في حالة إذا كان عدد أيام تأخر التقارير في الشركة عينة الدراسة أقل من متوسط عدد الأيام في الشركات عينة الدراسة ككل.

2/2/8 نماذج الدراسة المقترحة

تهدف الدراسة الحالية إلى استخدام الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية مع استخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية بجانب المتغيرات المستقلة التفسيرية في ضوء الدور الوسيط للعبء الزائد للمعلومات، وإزاء هذا التوجه وتحقيقاً لأهداف الدراسة يتم عرض نماذج الانحدار المقترحة لاختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة التفسيرية على المتغير التابع وذلك على النحو التالي:

8-2-2-1 نموذج اختبار أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية كما هو مبين بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{Financial Reporting Failure} = \beta_0 + \beta_1 X_1 \dot{u} + \beta_2 X_2 \dot{u} + \beta_3 X_3 \dot{u} + \beta_4 N_1 \dot{u} + \beta_5 N_2 \dot{u} + \beta_6 N_3 \dot{u} + \beta_7 N_4 \dot{u} + \beta_8 N_5 \dot{u}$$

8-2-2-2 نموذج اختبار دور الاستقرار المالي كمتغير معدل في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية كما هو مبين بالمعادلة التالية:

$$\text{Financial Reporting Failure} = \beta_0 + \beta_1 X_1 \dot{u} + \beta_2 X_2 \dot{u} + \beta_3 X_3 \dot{u} + \beta_4 X_1 * M \dot{u} + \beta_5 X_2 * M \dot{u} + \beta_6 X_3 * M \dot{u} + \beta_7 N_1 \dot{u} + \beta_8 N_2 \dot{u} + \beta_9 N_3 \dot{u} + \beta_{10} N_4 \dot{u} + \beta_{11} N_5 \dot{u}$$

8-2-2-3 نموذج اختبار أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات كما هو مبين بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{Information Overload} = \beta_0 + \beta_1 X_1 \dot{u} + \beta_2 X_2 \dot{u} + \beta_3 X_3 \dot{u} + \beta_4 N_1 \dot{u} + \beta_5 N_2 \dot{u} + \beta_6 N_3 \dot{u} + \beta_7 N_4 \dot{u} + \beta_8 N_5 \dot{u}$$

8-2-2-4 نموذج اختبار أثر العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية كما هو مبين بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{Financial Reporting Failure} = \beta_0 + \beta_1 Z_1 \dot{u} + \beta_2 N_1 \dot{u} + \beta_3 N_2 \dot{u} + \beta_4 N_3 \dot{u} + \beta_5 N_4 \dot{u} + \beta_6 N_5 \dot{u}$$

3/8 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية في تجميع بياناتها اللازمة لاختبار فرضياتها على المصادر الثانوية من القوائم المالية المنشورة ممثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وعلى تقارير مجلس الإدارة لشركات عينة الدراسة على مواقعها الإلكترونية على شبكة الانترنت خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2022م، وموقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، وموقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info).

4/8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

1. اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

2. اختبار التداخل الخطى Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطى وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على الاحتمال في التقارير المالية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين.

3. التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية بعد تقسيم المشاهدات وتم استخدام اختبار Man Whitney لقياس الفروق بين المشاهدات فيما يتعلق بالوسط الحسابي.

4. تحليل الانحدار باستخدام Panel Data Analysis لبناء نموذج لتقدير الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية.

5. أسلوب تحليل المسار والمتوافر بحزمة البرامج الإحصائية (Smart plus 4)، ويتم الحكم على معنوية نموذج العلاقة غير المباشرة بين متغيرات الدراسة، اعتماداً على قيمة مؤشر Normed Fit Index (NFI) للتعرف على معنوية النموذج ككل.

9/ تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد دور الاستقرار المالي كمتغير معدل في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء الدور الوسيط للعبء الزائد للمعلومات للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار Kolmogrov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، واختبار التداخل الخطى، واختبار الارتباط الذاتي، والتحليل الوصفي، وتحليل الانحدار باستخدام Panel Data ، وأخيراً أسلوب تحليل المسار باستخدام (Smart plus 4) بغرض تحليل بيانات الدراسة واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1/9 اختبار صلاحية بيانات الدراسة

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من 0.05 (بالانت، 2015)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		عدد المشاهدات وفقاً للمتغير التابع (الاحتمال في التقارير المالية)	المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الاحصائية	المعنوية	الاحصائية			
<i>المتغير التابع:</i>						
0.000	0.028	0.000	0.518	353	الاحتمال في التقارير المالية (0)	Y
0.000	0.026	0.000	0.518	381	(1)	
<i>المتغيرات المستقلة</i>						
0.000	0.858	0.000	0.068	353	الضغوط الخارجية (0)	X ₁
0.011	0.990	0.200	0.034	381	(1)	
0.000	0.681	0.000	0.161	353	الأهداف المالية (0)	X ₂
0.000	0.953	0.000	0.086	381	(1)	
0.000	0.512	0.000	0.482	353	الضوابط المالية (0)	X ₃
0.000	0.566	0.000	0.450	381	(1)	
<i>المتغير المعدل</i>						
0.000	0.908	0.000	0.087	353	الاستقرار المالي (0)	M
0.000	0.772	0.000	0.143	381	(1)	
0.000	0.499	0.000	0.230	353	M* X ₁ (0)	
0.000	0.824	0.000	0.148	381	(1)	
0.000	0.238	0.000	0.319	353	M* X ₂ (0)	
0.000	0.564	0.000	0.248	381	(1)	
0.000	0.838	0.000	0.156	353	M* X ₃ (0)	
0.000	0.805	0.000	0.188	381	(1)	
<i>المتغير الوسيط</i>						
0.000	0.619	0.000	0.397	353	العبء الزائد للمعلومات المحاسبية (0)	Z
0.000	0.632	0.000	0.369	381	(1)	
<i>المتغيرات الحاكمة (الرقابية)</i>						

0.000	0.811	0.000	0.211	353	(0)	عمر الشركة	N ₁
0.000	0.794	0.000	0.221	381	(1)		
0.000	0.963	0.000	0.083	353	(0)	حجم الشركة	N ₂
0.001	0.987	0.200	0.034	381	(1)		
0.000	0.594	0.000	0.428	353	(0)	حجم مكتب المراجعة	N ₃
0.000	0.625	0.000	0.386	381	(1)		
0.000	0.554	0.000	0.459	353	(0)	فعالية الرقابة الداخلية	N ₄
0.000	0.495	0.000	0.489	381	(1)		
0.000	0.620	0.000	0.396	353	(0)	تأخر التقارير المالية	N ₅
0.000	0.624	0.000	0.388	381	(1)		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (2) لوحظ أن قيم المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (30) مفردة حيث بلغ عدد المشاهدات (735) مشاهدة، وبالتالي فلا يوجد تأثير لعدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي على مدى دقة نموذج الدراسة (Gujarati,2004)، بالإضافة إلى استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي.

2/9 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يستخدم التحليل الوصفي لوصف سلوك متغيرات الدراسة من خلال عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأعلى لقيم متغيرات الدراسة، وقد تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

القرار	مستوي معنوية إختبار Mann- (Whitney) لقياس الفروق وفقاً للوسط الحسابي	وجود احتيال في التقارير المالية (1) عدد المشاهدات = (381) مشاهدة بنسبة = 51.84%				عدم وجود احتيال في التقارير المالية (0) عدد المشاهدات = (354) مشاهدة بنسبة = 48.16%				تقسيم مشاهدات عينة الدراسة وفقاً للمتغير التابع: الاحتيال في التقارير المالية
		الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	المتغيرات
<u>أولاً: المتغيرات المتصلة:</u>										
توجد فروق	***0.000	0.219	1.366	0.027	0.516	0.288	3.177	0.005	0.453	الضغوط الخارجية (X ₁)
توجد فروق	*0.000	0.074	0.386	0.225-	0.054	0.116	0.684	1.316 -	0.030	الأهداف المالية (X ₂)
توجد فروق	**0.000	0.210	0.720	1.931-	0.114	0.176	0.548	0.965 -	0.057	الاستقرار المالي (M)
توجد فروق	***0.000	0.118	0.651	0.722 -	0.069	0.157	0.449	2.171 -	0.025	M*X ₁
توجد فروق	**0.030	0.028	0.171	0.336 -	0.008	0.055	0.899	0.040 -	0.012	M*X ₂
توجد فروق	**0.000	0.162	0.665	1.110 -	0.074	0.161	0.528	0.965 -	0.033	M*X ₃
لا توجد فروق	*0.050	0.850	1	0	2.644	0.741	3.689	0	2.678	عمر الشركة (N ₁)
توجد فروق	***0.000	1.734	25.656	17.505	21.079	1.925	25.493	17.227	20.496	حجم الشركة (N ₂)
<u>ثانياً: المتغيرات المنفصلة:</u>										
القرار		(1)	(1)	(0)	(0)	المتغير				
		Per.	Frequ.	Per.	Frequ.					
توجد فروق	**0.000	%51.84	381	%48.16	354	الاحتيال في التقارير المالية (Y)				
توجد فروق	***0.000	%47.48	349	%52.52	386	العبء الزائد للمعلومات (Z)				
توجد فروق	***0.043	%74.52	547	%25.48	187	الضوائق المالية (X ₃)				
توجد فروق	*0.028	%37.41	275	%62.58	460	حجم مكتب المراجعة (N ₃)				
توجد فروق	*0.042	%76.46	562	%23.54	173	فعالية الرقابة الداخلية (N ₄)				
لا توجد فروق	*0.643	%59.86	440	%40.14	295	تأخر التقارير المالية (N ₅)				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (3) السابق فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع (*الاحتيال* في التقارير المالية) إلى أن المتوسط قد بلغ 381 مشاهدة خلال فترة الدراسة بنسبة 51.84%، بينما بلغت عدد المشاهدات للشركات خلال فترة الدراسة والتي أشار تطبيق نموذج (M-Score) إلى عدم وجود حالات احتيال في التقارير المالية 354 مشاهدة بنسبة 48.16%، وبمقارنة هذا النسب مع الدراسات السابقة لوحظ ارتفاعه عن دراسة (Yarana, 2023) حيث بلغ عدد الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية عدد 213 شركة بينما عدد الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 1642 شركة من أصل 1855 شركة (0.2499) وعن دراسة (Cheng et al., 2021) حيث بلغ عدد الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 181 شركة والشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 256 شركة من أصل 437 شركة، وعن دراسة (Nuristya & Ratmono, 2022) حيث بلغ عدد الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 26 شركة والشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 45 شركة من أصل 71 شركة ، فضلاً عن وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ عدد الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 144 شركة والشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 112 شركة من أصل 265 شركة في دراسة (Sinarti & Nuraini, 2019) ، كما بلغ عدد الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 21 شركة والشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 194 شركة من أصل 215 شركة في دراسة (Achmad et al., 2022a).

وفيما يتعلق بمحددات الاحتيال في التقارير المالية والتي تمثل المتغيرات التفسيرية للدراسة، فقد أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط الضغوط الخارجية في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.453، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.516، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Aripin et al., 2022) والتي بلغ المتوسط في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.204، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.313، وفي دراسة (Fitri et al., 2022) بلغ المتوسط في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.703، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.501.

كذلك أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط **الأهداف المالية** في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.030، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.504، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Aripin et al., 2022) والتي بلغ المتوسط في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.021، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.115، وفي دراسة (Fitri et al., 2022) بلغ المتوسط في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.068، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.044.

أيضاً أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط **الضوابط المالية** في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 187 مشاهدة بنسبة 25.48%، بينما بلغ عدد المشاهدات في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 547 مشاهدة بنسبة 74.52%، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Nuristya & Ratmono, 2020) والتي بلغ المتوسط فيها 0.539، بينما تنخفض هذه النتائج عن دراسة (Budiyono & Arum, 2020) والتي بلغ متوسط الضوابط المالية فيها 0.0012.

وفيما يتعلق بالمتغير المعدل للدراسة والخاص بالاستقرار المالي فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط الاستقرار المالي في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.057، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.114، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Fitri et al., 2019) والتي بلغ المتوسط في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 0.0128، بينما في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ المتوسط 0.074، بينما بلغ متوسط الاستقرار المالي للشركات عينة الدراسة (0.110، 0.153، 0.094، 0.30) بالترتيب في دراسات (Budiyono & Arum, 2020; Yanti et al., 2023; Achmad et al., 2022a; Achmad et al., 2022b)

وفيما يتعلق بالمتغير الوسيط للدراسة (العبء الزائد للمعلومات) فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط العبء الزائد للمعلومات في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 386 مشاهدة بنسبة 52.52%، بينما بلغ عدد المشاهدات في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 349 مشاهدة بنسبة 47.48%، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية، حيث بلغ متوسط العبء الزائد للمعلومات 50% في دراسة (الشريف، 2023)، وبلغ

المتوسط 38.5% في دراسة (عيسي، 2017)، بينما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات ذات الصلة (Ong et al., 2020; Samir et al., 2023) والتي بلغ متوسط العبء الزائد للمعلومات على الترتيب (1.641، 4.458).

وفيما يتعلق بسلوك *المتغيرات الحاكمة* فقد بلغ متوسط *عمر الشركة* للشركات عينة الدراسة فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط عمر الشركة في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية بلغ 2.678، بينما بلغ عدد متوسط عمر الشركة في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 2.644، كما بلغ متوسط *حجم الشركة* في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 20.496، بينما بلغ عدد متوسط حجم الشركة في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 21.079 وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Aripin et al., 2022) والتي بلغ متوسط حجم الشركة في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 20.558، بينما بلغ متوسط حجم الشركة في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 21.311، بينما كانت النتائج أعلي من دراسة (Cheng et al., 2021) والتي بلغ متوسط حجم الشركة في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 6.856، بينما بلغ متوسط حجم الشركة في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 6.855، وفيما يتعلق ب*فعالية الرقابة الداخلية* فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط فعالية الرقابة الداخلية في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية قد بلغ 46.46%، بينما بلغ المتوسط في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالية 23.54%، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات ذات الصلة (Mariati & Indrayani, 2020; Sinarti & Nuraini, 2019; Achmad et al., 2022a; Achmad et al., 2022b) والتي بلغ متوسط فعالية الرقابة الداخلية فيها على الترتيب (38.2%، 66%، 55.8%، 40%). وفيما يتعلق ب*تأخر التقارير المالية* فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن متوسط تأخر التقارير المالية في الشركات التي تعاني من الاحتيال في التقارير المالية قد بلغ 59.86%، بينما بلغ المتوسط في الشركات التي لا تعاني من الاحتيال في التقارير المالي 40.14%، وجاءت نتائج الدراسة الحالية أقل بكثير من دراسة (Nuristya & Ratmono, 2022) والتي بلغ متوسط تأخر التقارير المالية فيها 74.6%.

3/9 اختبار أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية

لاختبار أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية) على الاحتمال في التقارير المالية في البيئة المصرية"، حيث سيتم الاعتماد على النماذج الإحصائية الملائمة التي تتناسب وطبيعة البيانات لعينة الدراسة، وتمثل هذه البيانات مزيجاً من البيانات القطاعية Cross Sectional Data (105 شركة موزعة على 16 قطاعاً)، وبيانات السلاسل الزمنية Time Series Data (7 سنوات خلال الفترة من 2016م إلى 2022م)، وينتج عن الجمع بين هذين النوعين من البيانات ما يسمى بالبيانات الزمنية المقطعية أو البيانات اللوحية Panel Data. وقد اعتمدت الدراسة على نماذج Panel Data لتجنب العيوب في نماذج البيانات القطاعية فقط أو نماذج السلاسل الزمنية فقط (McManus, 2015). ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

(أ) تطبيق نماذج البيانات الزمنية المقطعية الثلاثة لتحديد التأثير المقدر:

تتمثل نماذج Panel Data المستخدمة في تحليل البيانات الزمنية المقطعية في ثلاثة نماذج هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PRM)، والذي يعتبر جميع مشاهدات الدراسة (735 مشاهدة) وحدة واحدة دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الشركات (105 شركة) والاختلافات عبر الفترة الزمنية للدراسة (7 سنوات)، ويتم تحديد التأثير المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares (OLS). نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)، والذي يأخذ في اعتباره الفروق بين شركات عينة الدراسة لاختلاف خصائص كل منها إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات عبر الفترة الزمنية للدراسة ففي نموذج التأثيرات الثابتة يتم السيطرة على الاختلافات بين الشركات وتكون ثابتة عبر الزمن ويتم تحديد التأثير المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable (LSDV. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model (REM)، والذي يأخذ في اعتباره الاختلافات بين شركات عينة الدراسة وعبر الفترة الزمنية للدراسة ويتم تحديد التأثير المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS).

(ب) أساليب اختيار النموذج الأفضل لتمثيل البيانات:

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، فإنه يتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وذلك على النحو التالي: اختبار Wald Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، ويكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل البيانات إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} < 0.05$) والعكس صحيح. اختبار Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} < 0.05$) والعكس صحيح. اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك إذا أسفرت نتائج الاختبارين السابقين عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل البيانات إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} < 0.05$) والعكس صحيح.

(ج) أساليب اختبار جودة وصلاحيّة النموذج المقدر:

لتحديد مدى جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر، يتم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتأكد من دقة وموثوقية النتائج والتي تتمثل في: اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، للتحقق من أن نماذج الانحدار خالية من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، والتي تعني وجود علاقة ارتباط مؤثرة بين المتغيرات المستقلة للدراسة، فإذا كانت قيمة معامل تضخم التباين لمتغيرات الدراسة (VIF) أقل من القيمة (10)، فإن هذا يعني أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي، ويدل على قوته التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Sekaran and Bougie, 2016, p.316). اختبار Wooldridge Test، للتحقق من أن نماذج الانحدار خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation، وتكون نماذج الانحدار خالية من مشكلة الارتباط الذاتي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} > 0.05$) والعكس صحيح. اختبار White's Test، للتحقق من أن نماذج الانحدار خالية من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity، وتكون نماذج الانحدار خالية من مشكلة اختلاف التباينات إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} > 0.05$) والعكس صحيح.

0.05 والعكس صحيح. ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على الاحتمال في التقارير المالية من خلال الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): نتائج أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية

النموذج	T-Test اختبار		معاملات الانحدار		المتغيرات التفسيرية	Model Summary	
	المعنوية p-value	قيمة T-value	الخطأ المعياري St. Error.	قيمة المعامل Coef.			
نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)	0.006***	2.75	1.306	3.143	X1	0.438	معامل التحديد R ²
	0.003***	2.97	1.567	2.011	X2		
	0.343	-0.95	0.165	0.827	X3	39.832	اختبار Chi-Square
	0.535	0.62	0.107	1.064	N1	0.000	المعنوية P-value
	0.122	1.54	0.059	1.087	N2		
	0.898	0.13	0.185	1.023	N3		
	0.305	1.03	0.226	1.211	N4		
	0.566	-0.57	0.146	0.912	N5		
	0.017**	-2.38	0.087	0.084	الثابت		
نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)	0.24	1.17	0.860	1.01	X1	0.401	معامل التحديد R ²
	0.040**	2.05	1.458	2.988	X2		
	0.394	-0.85	0.279	-0.238	X3	25.215	اختبار Chi-Square
	0.021**	-2.31	0.389	-0.897	N1	0.000	المعنوية P-value
	0.007**	1.81	0.314	0.569	N2		
	0.571	0.57	0.324	0.184	N3		
	0.408	0.83	0.306	0.253	N4		
	0.407	0.83	0.238	0.197	N5		
نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REM)	0.008***	2.66	0.435	1.158	X1	0.519	معامل التحديد Overall R ²
	0.004***	2.90	1.125	3.267	X2		
	0.342	-0.95	0.207	-0.197	X3	38.16	اختبار Wald Test
	0.597	0.53	0.107	0.056	N1	0.000	المعنوية P-value
	0.036**	1.49	0.057	0.085	N2		
	0.879	0.15	0.189	0.029	N3		
	0.322	0.99	0.195	0.193	N4		
	0.641	-0.47	0.167	-0.078	N5		
	0.023**	-2.28	1.103	-2.51	Constant		

حيث إن: * دالة عند مستوى معنوية > 10%، ** دالة عند مستوى معنوية > 5%، *** دالة عند مستوى معنوية > 1%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ولتحديد نموذج الانحدار الأفضل لتمثيل البيانات تم إجراء اختبارات Wald Test، Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test، Hausman Test للمفاضلة بين النماذج الثلاثة التجميعية والتأثيرات الثابتة والعشوائية، والتي تم توضيحها في الجدول رقم (4) السابق، ويوضح الجدول رقم (5) التالي نتائج التحليل الإحصائي للاختبارات الثلاثة لتحديد نموذج الانحدار الأفضل.

جدول رقم (5): نتائج اختبارات تحديد نموذج الانحدار الأفضل

الاختبار	Wald Test	Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test	Hausman Test
القيمة المحسوبة	38.16	69.22	2.881
مستوى المعنوية P-value	0.000	0.000	0.772
النموذج الأفضل	نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل
القرار النهائي	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل (FEM) Random Effect Model		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول رقم (5) السابق ما يلي:

- وفقاً لنتائج اختبار **Wald Test** للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.000 < 0.05$).

- وفقاً لنتائج اختبار **Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test** للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.000 < 0.05$).

- اختبار **Hausman Test** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أسفرت نتائج الاختبارين السابقين عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛ ولذلك تم إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بينهم، وحيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.000 < 0.05$)؛ لذلك يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج اختبارات **Wald Test** ، **Breusch-Pagan** ، **Lagrange Multiplier Test** ، **Hausman Test** لتحديد نموذج الانحدار الأفضل والتي تم عرضها في الجدول رقم (5) السابق، بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات لاختبار الفرض الأول للدراسة، وفي ضوء نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (1) لتأثير الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية والتي تم عرضها بالجدول رقم (4) السابق، يلاحظ ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل بمستوى معنوية 5% في اختبار العلاقة التفسيرية لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار (Wald Test) تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($Wald Test = 38.16$)، ($P-value = 0.000 < 0.05$)، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج.

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لتأثير لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية (0.519)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تستطيع أن تفسر (51.9%) من التغيرات في الاحتمال في التقارير المالية.

- بالنسبة لأثر المتغيرات المستقلة التي تعبر عنها الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية كمتغير تابع في نموذج الانحدار، فإنه يُلاحظ أن التأثير الإيجابي المعنوي لكل من (الضغوط الخارجية والأهداف المالية) على الاحتمال في التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (5%) حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) لتلك المتغيرات تقل عن مستوى المعنوية المعياري ($P-value = 0.000 < 0.05$)، الأمر الذي يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير إيجابي معنوي في تفسير أسباب الاحتمال في التقارير المالية، حيث بلغت قيم معاملات الانحدار (1.158، 3.267) على التوالي. حيث تؤثر الضغوط الخارجية المتعلقة بمديونية الشركات بشكل إيجابي على الاحتمال في التقارير المالية حيث تلجأ الشركات إلى الاحتمال في التقارير المالية للتغطية على ارتفاع مديونية الشركة أو عدم قدرتها على السداد. كذلك فإن الشركات التي تسعى إلى تحقيق أهداف مالية معينة قد تسعى إلى الاحتمال في التقارير المالية لتحقيق مصالح شخصية حيث أنه في ضوء نظرية الوكالة تسعى إدارات بعض الشركات لضمان بقائها في موقعها الوظيفي من خلال إظهار تحقيق الشركات لأرباح مستمرة، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة (Aripin

et al., 2022; Achmad et al., 2022a; Achmad et al., 2022b; Yarana, 2023; Yanti (et al., 2023

كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للضوابط المالية على الاحتمال في التقارير المالية، وهذا يعني عدم سعي إدارات الشركات للاحتيال في تقاريرها المالية في فترات الأزمات المالية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (5%) حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) تزيد عن مستوى المعنوية المعياري، الأمر الذي يعني أن الضوابط المالية ليس لها تأثير في تفسير الاحتمال في التقارير المالية للشركات، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة (Budiyo & Arum, 2020; Nuristya & Ratmono, 2022

وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الرقابية على المتغير التابع في نموذج الانحدار، فيلاحظ وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على الاحتمال في التقارير المالية للشركات، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (5%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) لتلك المتغيرات تقل عن مستوى المعنوية المعياري ($P-value < 0.05$)، وهذا يعني ارتفاع حالات الاحتمال في التقارير المالية في الشركات كبيرة الحجم حيث يكون لديها دوافع كبيرة لحالات الاحتمال نتيجة كبر وتعقد عملياتها؛ وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة (Aripin et al., 2022; Cheng et al., 2021; Yarana, 2023).

وفي ضوء ما تقدم يتم رفض فرض العدم الأول القائل بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتمال في التقارير المالية"، وبالتالي قبول الفرض البديل القائل بأنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على الاحتمال في التقارير المالية"، حيث أثبتت النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية (5%) للضغوط الخارجية والأهداف المالية على الاحتمال في التقارير المالية، ويمكن التعبير عن معادلة خط الانحدار (Model 1) وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً **Bold**)

$$= -2.51 + 1.158 X_1 + 3.267 X_2 - 0.197 X_3 + 0.056 Z_1 + 0.085 Z_2 + 0.029 Z_3 + 0.193 Z_4 - 0.078 Z_5$$

ولتحديد جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر تم إجراء ثلاثة اختبارات إحصائية هي اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، للتحقق من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، واختبار Wooldridge Test، للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation، واختبار White's Test، للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity، ويوضح الجدول رقم (6) التالي نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات (VIF, Wooldridge and White's) لاختبار جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر؛ وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6)

نتائج اختبارات جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 1)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity									
Mean VIF	N5	N4	N3	N2	N1	X3	X2	X1	المتغير
1.400	1.067	1.101	1.329	1.704	1.122	1.264	1.859	1.926	VIF
	0.938	0.908	0.752	0.587	0.891	0.791	0.538	0.519	1/VIF
No					Multicollinearity				
نتائج اختبار Wooldridge Test للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation									
Autocorrelation			المعنوية P-value			اختبار F-Test			
No			0.131			0.7181			
نتائج اختبار White's Test للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity									
Heteroscedasticity			المعنوية P-value			اختبار White-Test			
No			0.614			2.329			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول رقم (6) السابق،

يلاحظ الباحث ما يلي:

- أوضحت نتائج معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor أن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10) لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة (1.926) لمتغير الضغوط الخارجية كما بلغ متوسط قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المفسرة (1.400)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد، ويدل على قوته التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- أوضحت نتائج اختبار Wooldridge Test أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.7181 > 0.05$)

- أوضحت نتائج اختبار White's Test للتحقق من أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة اختلاف التباينات، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.614 > 0.05$) في ضوء ما سبق يمكن الحكم على جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 1).

4/9 اختبار الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية

والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية

لاختبار الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية"، وقد اعتمدت الدراسة على نتائج تشغيل نماذج الانحدار وفقاً للبيانات الزمنية المقطعية Random Effect Panel Data Model (REM)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (7)
الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والاستقرار المالي والضوابط المالية على الاحتيال في التقارير المالية

النموذج	T-Test اختبار		معاملات الانحدار		المتغيرات التفسيرية	Model Summary	
	المعنوية p-value	قيمة T t-value	الخطأ المعياري St. Error.	قيمة المعامل Coef.			
نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)	0.076	1.77	1.126	2.344*	X1	0.255	معامل التحديد R ²
	0.005	2.78	107.594	70.387***	X2		
	0.608	-0.51	0.210	0.886	X3	55.849	اختبار Chi-Square
	0.020	2.33	70.499	43.57**	X1*M		
	0.007	-2.70	0	0***	X2*M		
	0.420	-0.81	0.447	0.445	X3*M	0.000	المعنوية P-value
	0.409	0.83	0.111	1.088	N1		
	0.164	1.39	0.061	1.081	N2		
	0.958	-0.05	0.181	0.990	N3		
	0.469	0.72	0.218	1.148	N4		
	0.465	-0.73	0.144	0.888	N5		
0.030	-2.17	0.103	.094**	الثابت			
نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)	0.947	-0.07	0.989	-0.066	X1	0.225	معامل التحديد R ²
	0.070	1.81	1.922	3.483*	X2		
	0.627	-0.49	0.313	-0.152	X3	34.292	اختبار Chi-Square
	0.005	2.80	1.814	5.075***	X1*M		
	0.085	-1.72	4.944	-8.529*	X2*M		
	0.633	-0.48	1.156	-0.551	X3*M	0.000	المعنوية P-value
	0.009	-2.61	0.407	-1.061***	N1		
	0.005	2.84	0.361	1.024***	N2		
	0.376	0.890	0.331	0.293	N3		
	0.396	0.850	0.318	0.270	N4		
0.516	0.650	0.243	0.157	N5			
نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REM)	0.098	1.66	0.504	0.835*	X1	0.519	معامل التحديد Overall R ²
	0.006	2.74	1.565	4.281***	X2		
	0.614	-0.50	.244	-0.123	X3	55.7602	اختبار Wald Test
	0.019	2.35	1.654	3.889**	X1*M		
	0.008	-2.66	4.59	-12.219***	X2*M		
	0.426	-0.80	1.025	-0.817	X3*M	0.000	المعنوية P-value
	0.458	0.74	0.108	0.08	N1		
	0.172	1.37	0.06	0.081	N2		
	0.984	-0.02	0.191	-0.004	N3		
	0.483	0.70	0.198	0.139	N4		
	0.527	-0.63	0.169	-0.107	N5		
0.036	-2.10	1.154	-2.423**	Constant			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ولتحديد نموذج الانحدار الأفضل لتمثيل البيانات تم إجراء اختبارات Wald Test، Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test، Hausman Test للمفاضلة بين النماذج الثلاثة التجميعية والتأثيرات الثابتة والعشوائية، والتي تم توضيحها في الجدول رقم (7) السابق، ويوضح الجدول رقم (8) التالي نتائج التحليل الإحصائي للاختبارات الثلاثة لتحديد نموذج الانحدار الأفضل.

جدول رقم (8)

نتائج اختبارات تحديد نموذج الانحدار الأفضل من بين النماذج الثلاثة

الاختبار	Wald Test	Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test	Hausman Test
القيمة المحسوبة	55.60	37.23	3.88
مستوى المعنوية P-value	0.000	0.000	0.661
النموذج الأفضل	نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل
القرار النهائي	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل (FEM) Random Effect Model		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (8) السابق ما يلي:

- وفقاً لنتائج اختبار **Wald Test** للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.000 < 0.05$).

- وفقاً لنتائج اختبار **Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test** للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.000 < 0.05$).

- اختبار **Hausman Test** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أسفرت نتائج الاختبارين السابقين عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛ ولذلك تم إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بينهم، وحيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.000 < 0.05$)؛ لذلك يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج اختبارات **Wald Test** ، **Breusch-Pagan** ، **Lagrange Multiplier Test** ، **Hausman Test** لتحديد نموذج الانحدار الأفضل والتي تم عرضها في الجدول رقم (7) السابق، يتبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات لاختبار الفرض الثاني للدراسة، وفي ضوء نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (2) لدراسة الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية والتي تم عرضها بالجدول رقم (7) السابق، يلاحظ ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل بمستوى معنوية 5% في اختبار الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار (Wald Test) تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري (Wald Test) $(Test = 55.760, P-value = 0.000 < 0.05)$ ، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج.

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية (0.519)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر (51.9%) من التغيرات في الاحتمال في التقارير المالية.

- بالنسبة لأثر المتغيرات المستقلة التي تعبر عنها الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية كمتغير تابع في نموذج الانحدار، فإنه يُلاحظ أن التأثير الإيجابي المعنوي للأهداف المالية على الاحتمال في التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (5%) حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) لتلك المتغيرات تقل عن مستوى المعنوية المعياري $(P-value = 0.000 < 0.05)$ ، حيث بلغت قيم معامل الانحدار (4.281) على التوالي. حيث تؤثر الأهداف المالية للشركات على الاحتمال في التقارير المالية، حيث تلجأ الشركات إلى عرض النتائج المالية التي تعبر عن الأهداف المالية للشركة بما يحقق مصالح إدارة الشركات لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة (Aripin et al., 2022; Achmad et al., 2022a; Achmad et al., 2022b; Yarana, 2023; Yanti et al., 2023).

كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة تأثير معنوي كلاً من الضغوط الخارجية والضوائق المالية على الاحتمال في التقارير المالية حيث تكون الشركات التي تتعرض لضغوط المديونية وكذلك في فترات الضوائق المالية في أمس الحاجة إلى عدم الاحتمال في التقارير المالية لتجنب حالات الاحتمال

المالي، الأمر الذي يعني أن متغيري الضغوط الخارجية والضوائق المالية ليس لهما تأثير معنوي في تفسير الاحتيال في التقارير المالية، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة (Budiyono & Arum,2020; Nuristya & Ratmono, 2022).

وفيما يتعلق بأثر المتغير المعدل للدراسة وهو متغير الاستقرار المالي نجد وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغير المعدل على كل من متغيري الضغوط الخارجية والأهداف المالية، حيث نجد قيام المتغير بتعديل معنوية متغير الضغوط المالية ($X1 * M$) عند دخوله عليه كمتغير مُعدل للدراسة حيث زادت معنوية المتغير من (0.098) إلى (0.019) بمعنى أن الاستقرار المالي ونمو أصول الشركة يؤثر إيجاباً على الضغوط الخارجية للشركات بالشكل الذي يحد من حالات الاحتيال في التقارير المالية. أيضاً غير المتغير المعدل من اتجاه متغير الأهداف المالية من التأثير الإيجابي على الاحتيال في التقارير المالية بمعنوية (0.006) إلى التأثير السلبي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية بمعنوية (0.008)، بينما لم يكن للمتغير المعدل للدراسة الاستقرار المالي تأثير معنوي على متغير الضوائق المالية حيث لم يكن للضوائق المالية أية تأثير معنوي على الاحتيال في التقارير المالية بمستوي معنوية بلغ (0.614) بينما بلغ مستوي المعنوية بدخول المتغير المعدل عليه (0.426) بنفس اتجاه التأثير السلبي للمتغير.

وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الرقابية على المتغير التابع في نموذج الانحدار، فيلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لأي من المتغيرات الرقابية (عمر الشركة، حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، فعالية الرقابة الداخلية، وتأخر التقارير المالية) على الاحتيال في التقارير المالية في حالة وجود المتغير المعدل. وفي ضوء ما تقدم يتم رفض فرض العدم الثاني القائل بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية"، وقبول الفرض البديل القائل: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية"، حيث أثبتت النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية (5%) للدور المعدل للاستقرار المالي لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، ويمكن التعبير عن معادلة خط الانحدار (Model 2) وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً **Bold**)

$$= -2.423 + 0.835 X_1 + 4.281 X_2 - 0.123 X_3 + 3.889 X_1 * M - 12.219 X_2 * M - 0.817 X_3 * M + 0.080 Z_1 + 0.081 Z_2 - 0.004 Z_3 + 0.139 Z_4 - 0.107 Z_5$$

ولتحديد جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، للتحقق من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد Multicollinearity، واختبار Wooldridge Test، للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation، واختبار White's Test، للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity، ويوضح الجدول رقم (9) التالي نتائج اختبار جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر؛ وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9): نتائج اختبارات جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 2)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد Multicollinearity لمتغيرات الدراسة									
المتغير	X1	X2	X4	N1	N2	N3	N4	N5	Mean VIF
VIF	1.926	1.859	1.264	1.122	1.704	1.329	1.101	1.067	1.400
1/VIF	0.519	0.538	0.791	0.891	0.587	0.752	0.908	0.938	
No					Multicollinearity				
نتائج اختبار Wooldridge Test للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation									
اختبار F-Test			المعنوية P-value			Autocorrelation			
0.102			0.7503			No			
نتائج اختبار White's Test للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity									
اختبار White-Test			المعنوية P-value			Heteroscedasticity			
5.128			0.650			No			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الجدول رقم (9) السابق،

يلاحظ الباحث ما يلي:

- أوضحت نتائج معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) أن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10) لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة (1.926) لمتغير الضغوط الخارجية كما بلغ متوسط قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المفسرة (1.400)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد، ويدل على قوته التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- أوضحت نتائج اختبار Wooldridge Test أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.7503 > 0.05$).

- أوضحت نتائج اختبار White's Test للتحقق من أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة اختلاف التباينات، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ($P-Value = 0.650 > 0.05$).

- في ضوء ما سبق يمكن الحكم على جودة وصلاحية نموذج الانحدار المقدر (Model 3).

5/9 اختبار أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات في البيئة المصرية

لدراسة أثر كل من المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على المتغير الوسيط للدراسة والمتمثل في العبء الزائد للمعلومات، وذلك بهدف اختبار صحة الفرض الثالث القائل بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات في البيئة المصرية"، واختبار مدى صحة الفرض الثالث تم تشغيل نموذج الانحدار رقم (3)، ويوضح الجدول رقم (10) التالي نتائج تشغيل نماذج الانحدار وفقاً للبيانات الزمنية المقطعية Panel Data، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (10)

نتائج أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوابط المالية على العبء الزائد للمعلومات

النموذج	T-Test/اختبار		معاملات الانحدار		المتغيرات التفسيرية	Model Summary	
	المعنوية p-value	قيمة T t-value	الخطأ المعياري St. Error.	قيمة المعامل Coef.			
نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)	0.25	1.15	0.883	1.774	X1	0.287	معامل التحديد R ²
	0.001***	3.32	1.455	2.417	X2		
	0.054*	1.93	0.402	1.616	X3	291.441	اختبار Chi-Square
	0.019**	2.35	0.155	1.318	N1	0.000	المعنوية P-value
	0.000***	8.75	0.137	1.886	N2		
	0.000***	6.12	0.718	3.502	N3		
	0.711	0.37	0.252	1.09	N4		
	0.014**	-2.45	0.120	0.623	N5		
0.000***	-9.98	0.003	0.002	الثابت			
نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)	0.387	0.860	1.524	1.318	X1	0.124	معامل التحديد R ²
	0.007***	2.68	2.923	7.846	X2		
	0.074*	1.79	0.457	0.817	X3	33.620	اختبار Chi-Square
	0.006***	273	0.753	2.053	N1	0.000	المعنوية P-value
	0.137	1.49	0.528	0.786	N2		
	0.066*	1.84	0.486	0.984	N3		
	0.091*	-1.69	0.418	-0.707	N4		
0.449	-0.76	0.344	-0.261	N5			
نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REM)	0.282	1.08	1.098	1.181	X1	0.475	معامل التحديد Overall R ²
	0.002***	3.08	2.452	7.562	X2		
	0.044**	2.01	0.424	0.854	X3	60.105	اختبار Wald Test
	0.033**	2.13	0.319	0.678	N1	0.000	المعنوية P-value
	0.000***	5.94	0.209	1.241	N2		
	0.002***	3.16	0.403	1.273	N3		
	0.271	-1.10	0.403	-0.444	N4		
	0.343	-0.95	0.319	-0.302	N5		
0.000***	-6.66	4.412	-29.386	Constant			

حيث إن: * دالة عند مستوى معنوية > 10%، ** دالة عند مستوى معنوية > 5%، *** دالة عند مستوى معنوية > 1%

ولتحديد نموذج الانحدار الأفضل لتمثيل البيانات تم إجراء اختبارات Wald Test، Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test، Hausman Test للمفاضلة بين النماذج الثلاثة التجميعية والتأثيرات الثابتة والعشوائية، والتي تم توضيحها في الجدول رقم (10) السابق، ويوضح الجدول رقم (11) التالي نتائج التحليل الإحصائي للاختبارات الثلاثة لتحديد نموذج الانحدار الأفضل.

جدول رقم (11): نتائج اختبارات تحديد نموذج الانحدار الأفضل من بين النماذج الثلاثة

الاختبار	Wald Test	Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test	Hausman Test
القيمة المحسوبة	39.24	67.19	2.892
مستوى المعنوية P-value	0.000	0.000	0.771
النموذج الأفضل	نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل
القرار النهائي	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل (Random Effect Model (FEM)		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول رقم (11) السابق ما يلي:

- وفقاً لنتائج اختبار Wald Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} = 0.000 < 0.05$).
- وفقاً لنتائج اختبار Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} = 0.000$).
- اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أسفرت نتائج الاختبارين السابقين عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛ ولذلك تم إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بينهم، وحيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} = 0.000 < 0.05$)؛ لذلك يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج اختبارات Wald Test ، Breusch-Pagan Lagrange ، Multiplier Test ، Hausman Test لتحديد نموذج الانحدار الأفضل والتي تم عرضها في الجدول رقم (10) السابق، بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات لاختبار الفرض الثالث للدراسة، وفي ضوء نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (3) لتأثير الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات، يلاحظ ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل بمستوى معنوية 5% في اختبار تأثير كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Wald Test) تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($P\text{-value} = 0.000 < 60.105$)، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج. (0.05)

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لتأثير لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات (0.475)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تستطيع أن تفسر (47.5%) من التغيرات في العبء الزائد للمعلومات المحاسبية.

- **بالنسبة لأثر المتغيرات المستقلة** التي تعبر عنها الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية كمتغير تابع في نموذج الانحدار، فإنه يُلاحظ أن التأثير الإيجابي المعنوي لكل من (الأهداف المالية والضوائق المالية) على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (5%) حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) لتلك المتغيرات تقل عن مستوى المعنوية المعياري ($P\text{-value} = 0.000 < 0.05$)، الأمر الذي يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير إيجابي معنوي في تفسير أسباب العبء الزائد للمعلومات، حيث بلغت قيم معاملات الانحدار (1.181، 7.562) على التوالي. حيث تؤثر الأهداف المالية للشركات على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية حيث تلجأ الشركات إلى عرض النتائج المالية التي تعبر عن الأهداف المالية للشركة من خلال العديد من التقارير سواءً كانت تقارير مالية أو إيضاحات متممة أو في تقارير مجلس الإدارة أو في تقارير الحوكمة لتبرز الأداء المالي المتنامي للشركة من أجل جذب المستثمرين المتوقعين ولنيل رضا ملاك ومساهمي الشركة وتستخدم في ذلك العديد من الكلمات والجمل مما يُشكل عبء زائد للمعلومات المحاسبية على مستخدمي التقارير الخاصة بالشركة، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة (Aripin et al., 2022; Achmad et al., 2022a; Achmad et al., 2022b; Yarana, 2023; Yanti et al., 2023).

كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة تأثير معنوي للضغوط الخارجية على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية حيث تتجنب الشركات الإفصاح عن معلومات المديونية بتفاصيل تؤدي إلى تجنب أصحاب المصلحة لتقارير الشركة، الأمر الذي يعني أن متغير الضغوط الخارجية ليس له تأثير معنوي في تفسير العبء الزائد للمعلومات للشركات، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة (Budiyono & Arum,2020; Nuristya & Ratmono, 2022).

وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الرقابية على المتغير التابع في نموذج الانحدار، فيلاحظ وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من عمر الشركة وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة على العبء الزائد للمعلومات، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي في تفسير أو التنبؤ بالعبء الزائد للمعلومات، حيث بلغت قيم معامل الانحدار (0.678 ، 1.241 ، 1.273) ؛ وهذا يعني ارتفاع العبء الزائد للمعلومات في الشركات كبيرة الحجم أو الشركات التي مر على قيدها في البورصة المصرية وقتاً كبيراً أو الشركات التي يتم مراجعة تقاريرها بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة؛ وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة (Aripin et al., 2023; Cheng et al., 2021; Yarana,2023).

وفي ضوء ما تقدم يمكن رفض فرض العدم الثالث القائل بأنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات"**، وقبول الفرض البديل القائل: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات"**، ويمكن التعبير عن معادلة خط الانحدار (Model 3) وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold)

$$\text{IOL} = -29.386 + 1.181 X_1 + 7.562 X_2 + 0.854 X_3 + 0.678 Z_1 + 1.241 Z_2 + 1.273 Z_3 - 0.444 Z_4 - 0.302 Z_5$$

ولتحديد جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، للتحقق من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، واختبار Wooldridge Test، للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation، واختبار White's Test، للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity، ويوضح الجدول رقم (12) التالي نتائج اختبار جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر؛ وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (12): نتائج اختبارات جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 2)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد Multicollinearity لمتغيرات الدراسة									
المتغير	X1	X2	X3	N1	N2	N3	N4	N5	Mean VIF
VIF	1.926	1.859	1.264	1.122	1.704	1.329	1.101	1.067	1.400
1/VIF	0.519	0.538	0.791	0.891	0.587	0.752	0.908	0.938	
No					Multicollinearity				
نتائج اختبار Wooldridge Test للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation									
اختبار F-Test	المعنوية P-value				Autocorrelation				
0.667	0.4161				No				
نتائج اختبار White's Test للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity									
اختبار White-Test	المعنوية P-value				Heteroscedasticity				
3.485	0.720				No				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج الجدول رقم (12) السابق، يلاحظ ما يلي:

- أوضحت نتائج معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor (VIF) أن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10) لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة (1.926) لمتغير الضغوط الخارجية كما بلغ متوسط قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المفسرة (1.400)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد، ويدل على قوته التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- أوضحت نتائج اختبار Wooldridge Test أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% (P-Value= 0.4161 > 0.05).

- أوضحت نتائج اختبار White's Test للتحقق من أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة اختلاف التباينات، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% (P-Value= 0.720 > 0.05).

- في ضوء ما سبق يمكن الحكم على جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 3).

6/9 اختبار أثر العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية في البيئة المصرية:

لدراسة أثر العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية، يتم اختبار صحة الفرض الرابع القائل بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير

المالية في البيئة المصرية"، ولاختبار مدى صحة الفرض الرابع تم تشغيل نموذج الانحدار رقم (4)، ويوضح الجدول رقم (13) التالي نتائج تشغيل نماذج الانحدار وفقاً للبيانات الزمنية المقطعية Data، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13)
نتائج أثر العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية

النموذج	اختبار T-Test		معاملات الانحدار		المتغيرات التفسيرية	Model Summary	
	القيمة المعنوية p-value	قيمة T t-value	الخطأ المعياري St. Error.	قيمة المعامل Coef.			
نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)	0.013	2.50	0.286	1.574	Z	0.428	معامل التحديد R ²
						28.322	اختبار Chi-Square
	0.987	0.020	0.099	1.002	N1	0.000	القيمة المعنوية P-value
	0.027	2.22	0.056	1.117	N2		
	0.808	-0.24	0.176	0.956	N3		
	0.086	1.71	0.249	1.366	N4		
	0.622	-0.49	0.145	0.926	N5		
0.011	-2.53	0.076	0.073	الثابت			
نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)	0.048	1.98	0.268	0.531	Z	0.419	معامل التحديد R ²
						12.209	اختبار Chi-Square
	0.012	-2052	0.391	-0.987	N1	0.000	القيمة المعنوية P-value
	0.128	1.52	0.312	0.475	N2		
	0.808	0.24	0.322	0.078	N3		
	0.225	1.21	0.302	0.367	N4		
0.298	1.04	0.236	0.246	N5			
نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REM)	0.016	2.42	0.193	0.466	Z	0.518	معامل التحديد Overall R ²
						23.824	اختبار Wald Test
	0.916	-0.11	0.109	-0.012	N1	0.000	القيمة المعنوية P-value
	0.041	2.05	0.054	0.111	N2		
	0.851	-0.19	0.196	-0.037	N3		
	0.106	1.62	0.195	0.315	N4		
	0.745	-0.33	0.168	-0.055	N5		
0.002	-2.32	1.13	-2.624	الثابت			

حيث إن: * دالة عند مستوى معنوية > 10%، ** دالة عند مستوى معنوية > 5%، *** دالة عند مستوى معنوية > 1%

ولتحديد نموذج الانحدار الأفضل لتمثيل البيانات تم إجراء اختبارات Wald Test، Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test، Hausman Test للمفاضلة بين النماذج الثلاثة التجميعية والتأثيرات الثابتة والعشوائية، والتي تم توضيحها في الجدول رقم (13) السابق، ويوضح الجدول رقم (14) التالي نتائج التحليل الإحصائي للاختبارات الثلاثة لتحديد نموذج الانحدار الأفضل.

جدول رقم (14): نتائج اختبارات تحديد نموذج الانحدار الأفضل من بين النماذج الثلاثة

الاختبار	Wald Test	Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test	Hausman Test
القيمة المحسوبة	72.52	38.92	3.820
مستوى المعنوية P-value	0.000	0.000	0.628
النموذج الأفضل	نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل
القرار النهائي	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل (Random Effect Model (FEM))		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول رقم (14) السابق ما يلي:

- وفقاً لنتائج اختبار Wald Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} = 0.000 < 0.05$).

- وفقاً لنتائج اختبار Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} = 0.000 < 0.05$).

- اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أسفرت نتائج الاختبارين السابقين عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛ ولذلك تم إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بينهم، وحيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% ($P\text{-Value} = 0.000 < 0.05$)؛ لذلك يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج اختبارات Wald Test، Breusch-Pagan Lagrange Multiplier Test، Hausman Test لتحديد نموذج الانحدار الأفضل والتي تم عرضها في الجدول

رقم (14) السابق، بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات لاختبار الفرض الرابع للدراسة، وفي ضوء نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (4) لتأثير العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية، يلاحظ ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل بمستوى معنوية 5% في اختبار تأثير العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار (Wald Test) تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($Wald\ test = 23.824, P\text{-value} = 0.000 < 0.05$)، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج.

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لتأثير العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية (0.518)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تستطيع أن تفسر (51.8%) من التغيرات في الاحتمال في التقارير المالية.

- بالنسبة لأثر العبء الزائد للمعلومات المحاسبية على الاحتمال في التقارير المالية كمتغير تابع في نموذج الانحدار، فإنه يُلاحظ أن التأثير الإيجابي المعنوي للعبء الزائد للمعلومات المحاسبية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (5%) حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) لتلك المتغيرات تقل عن مستوى المعنوية المعياري ($P\text{-value} = 0.000 < 0.05$)، حيث بلغت قيم معامل الانحدار (0.466). بما يعني أن الشركات تلجأ إلى العبء الزائد للمعلومات المحاسبية عن طريق زيادة الغموض في المعلومات الواردة بالتقارير المالية لتغطية على حالات الاحتمال في التقارير المالية من خلال زيادة الكلمات أو الجمل التي تحتاج إلى تفسيرات كثيرة، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة، Boubakri & Mishra, 2017; Ong et al., 2020; Soepriyanto et al., (2021; Sun et al., 2022; Samir et al., 2023).

- كذلك أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على الاحتمال في التقارير المالية حيث تلجأ الشركات ذات العمليات الكبيرة والمعقدة إلى الاحتمال في التقارير المالية عن طريق استخدام العبء الزائد للمعلومات من خلال استخدام كلمات وجمل غامضة في التقارير المختلفة لها، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات Boubakri & Mishra, 2017; Ong et al., 2020; >(Soepriyanto et al., 2021; Sun et al., 2022; Samir et al., 2023

- وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الرقابية على المتغير التابع في نموذج الانحدار، فيلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لكل من عمر الشركة وحجم مكتب المراجعة وفعالية الرقابة الداخلية وتأخر التقارير المالية على الاحتيال في التقارير المالية؛ وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة (Boubakri & Mishra,2017; Ong et al., 2020; Soepriyanto et al., 2021; Sun et al., 2022; Samir et al., 2023

وفي ضوء ما تقدم يتم رفض فرض العدم الرابع القائل بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة للعبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية"، وقبول الفرض البديل القائل: "يوجد أثر ذو دلالة للعبء الزائد للمعلومات على الاحتيال في التقارير المالية"، ويمكن التعبير عن معادلة خط الانحدار (Model 4) وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً (Bold

$$\mathbf{FRF} = -2.122 + 0.466 Z - 0.012 N_1 + 0.111 N_2 - 0.037 N_3 + 0.315 N_4 - 0.055 N_5$$

ولتحديد جودة وصلاحية نموذج الانحدار المقدر تم إجراء ثلاثة اختبارات إحصائية هي اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، للتحقق من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، واختبار Wooldridge Test، للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation، واختبار White's Test، للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity، ويوضح الجدول رقم (15) التالي نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات (VIF, Wooldridge and White's) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الانحدار المقدر؛ وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (15): نتائج اختبارات جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 2)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة							
المتغير	Z	N1	N2	N3	N4	N5	Mean VIF
VIF	1.482	1.107	1.488	1.393	1.053	1.045	1.261
1/VIF	0.675	0.903	0.672	0.718	0.950	0.957	
No				Multicollinearity			
نتائج اختبار Wooldridge Test للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation							
اختبار F-Test	المعنوية P-value		Autocorrelation				
0.956	0.003		No				
نتائج اختبار White's Test للتحقق من مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity							
اختبار White-Test	المعنوية P-value		Heteroscedasticity				
2.485	0.653		No				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج الجدول رقم (15) السابق، يلاحظ ما يلي:

- أوضحت نتائج معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor أن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10) لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة (1.488) لمتغير العبء الزائد للمعلومات كما بلغ متوسط قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المفسرة (1.261)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد، ويدل على قوته التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- أوضحت نتائج اختبار Wooldridge Test أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% (P-Value= 0.003 > 0.05).

- أوضحت نتائج اختبار White's Test للتحقق من أن نموذج الانحدار السابق لا يعاني من مشكلة اختلاف التباينات، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% (P-Value= 0.653 > 0.05).

- في ضوء ما سبق يمكن الحكم على جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار المقدر (Model 1)

7/9 إختبار مدي تأثير الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات

لاختبار مدي تأثير الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات، يتم التحقق من مدي صحة الفرض الخامس للدراسة في صورته العدمية القائل " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات" ، حيث تم الاستعانة بأسلوب تحليل المسار والمتوافر بحزمة البرامج الإحصائية (Smart plus 4)، ويوضح الجدول رقم (16) التالي نتائج التأثير المباشر وغير المباشر والتأثير الكلي على النحو التالي:

جدول رقم (16): أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		معامل التحديد	معامل الانحدار	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	التأثير الكلي	المعنوية
	رمز المتغير	المتغير						
العبء الزائد للمعلومات المحاسبية (Z)	X1	الضغوط الخارجية	0.329	0.076	0.076	-	0.076	0.012
	X2	الأهداف المالية		0.129	0.129	-	0.129	0.000
	X3	الضوائق المالية		0.05	0.05	-	0.05	0.095
	N1	عمر الشركة		0.061	0.061	-	0.061	0.044
	N2	حجم الشركة		0.378	0.378	-	0.378	0.000
	N3	حجم مكتب المراجعة		0.229	0.229	-	0.229	0.000
	N4	فعالية الرقابة الداخلية		0.005	0.005	-	0.005	0.867
	N5	تأخر التقارير المالية		0.048	0.048	-	0.048	0.109
	الاحتيال في التقارير المالية (Y)	X1		الضغوط الخارجية	0.460	0.133	0.133	0.007
X2		الأهداف المالية	0.136	0.136		0.012	0.148	0.000
X3		الضوائق المالية	-0.05	-0.05		0.005	-0.045	0.168
N1		عمر الشركة	0.018	0.018		0.006	0.024	0.610
N2		حجم الشركة	0.037	0.037		0.036	0.074	0.342
N3		حجم مكتب المراجعة	-0.018	-0.018		0.022	0.004	0.627
N4		فعالية الرقابة الداخلية	0.041	0.041		0	0.041	0.253
N5		تأخر التقارير المالية	0.031	0.031		0.005	0.035	0.392
Z		العبء الزائد للمعلومات	0.096	0.096		0	0.096	0.028

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (16) لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية وعمر الشركة وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة على العبء الزائد للمعلومات وذلك بمعاملات انحدار بلغت (0.076، 0.129، 0.061، 0.378، 0.229) على الترتيب، وذلك عند مستويات معنوية بلغت (0.012، 0.000، 0.044، 0.000) على الترتيب، إلا أنه لوحظ عدم وجود تأثير معنوي للضوائق المالية وفعالية الرقابة الداخلية وتأخر التقارير المالية نظراً لعدم معنوية معاملات الانحدار التي بلغت (0.050، 0.005، 0.048) على الترتيب، وذلك عند مستويات معنوية بلغت (0.095، 0.867، 0.109) على الترتيب، كما لوحظ وجود تأثير معنوي للعبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية بمعامل انحدار بلغ (0.096) وذلك عند مستوى معنوية بلغ (0.028).

كما لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط نظراً لارتفاع معنوية معاملات الانحدار لهذه العوامل حيث بلغت مستويات المعنوية (0.000، 0.000) على الترتيب. وبتحليل التأثير المعنوي لوحظ وجود تأثير معنوي مباشر بلغت قيمته (0.133، 0.136) على الترتيب، فضلاً عن وجود تأثير معنوي غير مباشر بلغت قيمته (0.007، 0.012) على الترتيب، مما أدى إلى وجود تأثير معنوي إجمالي بلغت قيمته (0.140، 0.148) على الترتيب. بينما لوحظ عدم وجود تأثير معنوي لكل من الضوائق المالية وعمر الشركة وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة وفعالية الرقابة الداخلية وتأخر التقارير المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط.

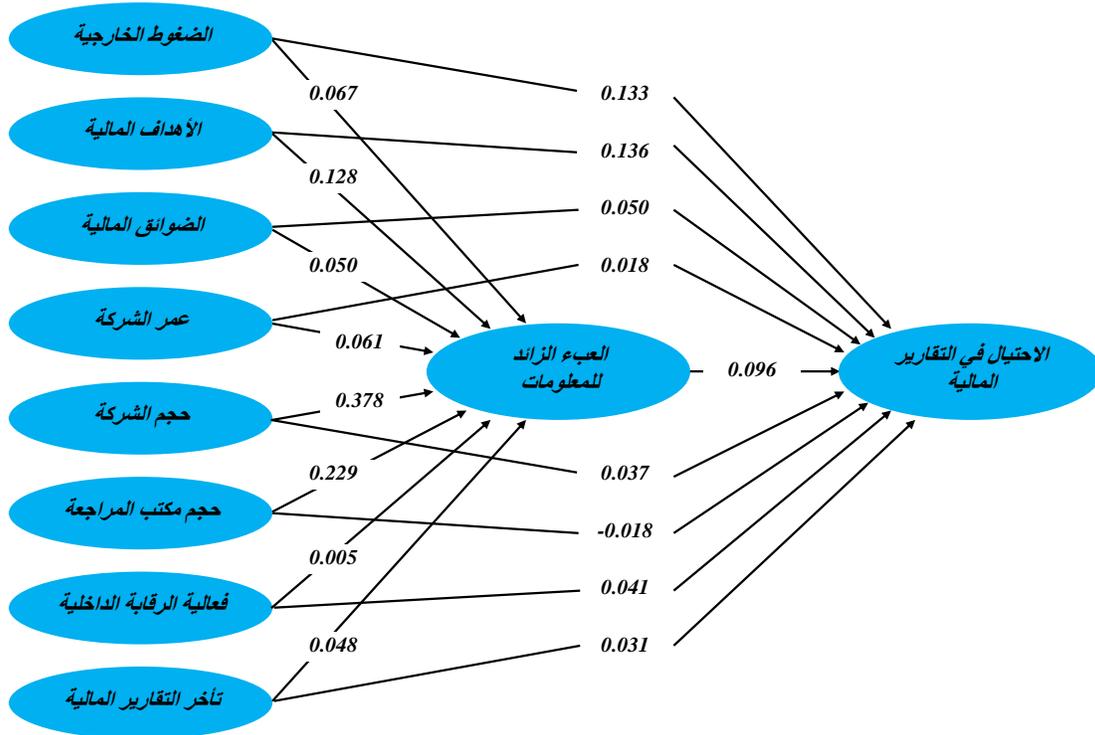
ويتم الحكم على معنوية نموذج العلاقة غير المباشرة بين متغيرات الدراسة، اعتماداً على قيمة مؤشر (Normed Fit Index (NFI) للتعرف على معنوية النموذج ككل، حيث أنه كلما اقتربت جودة النموذج من الواحد الصحيح كلما كان ذلك النموذج جيد التقدير. وتتراوح قيمته بين (0 و 1) وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة والمدى المثالي للمؤشر هو NFI أكبر من 0,962.

كما اعتمدت الدراسة على مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي Root Mean Square Error Standardized Root Mean Square Residual (SRMR) of) ويمثل أحد أهم مؤشرات المطابقة، ويعد النموذج مطابق تمام للبيانات اذا كانت قيمه SRMR أقل من أو تساوى 0,05، واذا كانت قيمته أكبر من 0,05 وأقل من أو تساوى 0,08 دل ذلك على مطابقة النموذج للبيانات العينة بدرجة

كبيرة، ولكن إذا زادت قيمته عن 0,1 يتم رفض النموذج وكانت قيمة SRMR في النموذج المقترح 0.025 ويدل ذلك على مطابقة النموذج لبيانات العينة بدرجة كبيرة.

وفيما يتعلق بنوعية الوساطة (مستوي التأثير) التي يقدمها العبء الزائد للمعلومات بين كل من (الضغوط الخارجية، والأهداف المالية والضوائق المالية) من ناحية والاحتيال في التقارير المالية من ناحية أخرى، وهذا التأثير زاد بإضافة الدور الوسيط للعبء الزائد للمعلومات حيث بلغ (46%) أي زاد بمقدار (13.1%) وهذه القيمة أكبر بكثير من الصفر.

ويمكن توضيح معاملات الانحدار لأثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات من خلال الشكل رقم (2) التالي:



شكل رقم (2): أثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات

المصدر: نتائج تحليل المسار

يتضح مما سبق وجود تأثير معنوي لأثر الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات، حيث حقق النموذج نسبة تفسير

عالية للتعبير عن محددات فشل التقارير المالية بلغت (46%) وبالتالي ساهم العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط في تفسير ما قيمته (13.1%) من التغير في الاحتيال في التقارير المالية، وعليه يمكن رفض فرض عدم الخامس للدراسة القائل: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مدي تأثير الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات"، حيث أثبتت الدراسة أن العبء الزائد للمعلومات يدعم أثر محددات الاحتيال في التقارير المالية في البيئة المصرية، والتي تتمثل في (الضغوط الخارجية والأهداف المالية)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العناصر في تقدير محددات الاحتيال في التقارير المالية بدقة عالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات.

10. نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري، وفي ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي:

1/10 معنوية نموذج الانحدار في اختبار العلاقة التفسيرية لكل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، حيث يُلاحظ التأثير الإيجابي المعنوي لكل من (الضغوط الخارجية والأهداف المالية) على الاحتيال في التقارير المالية، حيث تؤثر الضغوط الخارجية المتعلقة بمديونية الشركات بشكل إيجابي على الاحتيال في التقارير المالية حيث تلجأ الشركات إلى الاحتيال في التقارير المالية للتغطية على ارتفاع مديونية الشركة أو عدم قدرتها على السداد. كذلك فإن الشركات التي تسعى إلى تحقيق أهداف مالية معينة قد تسعى إلى الاحتيال في التقارير المالية لتحقيق مصالح شخصية حيث أنه في ضوء نظرية الوكالة تسعى إدارات بعض الشركات لضمان بقائها في موقعها الوظيفي من خلال إظهار تحقيق الشركات لأرباح مستمرة أو توصيل معلومات تتعلق بالاستقرار المالي وكذلك لضمان صرف مكافآت وأرباح ناتجة عن عرض أرباح الشركة أمام مساهميها وملاكها، كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للضوائق

المالية على الاحتيال في التقارير المالية، وهذا يعني عدم سعي إدارات الشركات للاحتيال في تقاريرها المالية في فترات الأزمات المالية.

2/10 معنوية نموذج الانحدار ككل في اختبار الدور المعدل للاستقرار المالي في تفسير أثر كل من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى التأثير الإيجابي المعنوي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية، كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من الضغوط الخارجية والضوائق المالية على الاحتيال في التقارير المالية حيث تكون الشركات التي تتعرض لضغوط المديونية وكذلك في فترات الضوائق المالية في أمس الحاجة إلى عدم الاحتيال في التقارير المالية لتجنب حالات الاحتيال في التقارير المالية، وفيما يتعلق بأثر المتغير المعدل للدراسة نجد وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغير المعدل على كل من متغيري الضغوط الخارجية والأهداف المالية، حيث نجد قيام المتغير بتعديل معنوية متغير الضغوط المالية ($X1 * M$) عند دخوله عليه كمتغير مُعدل للدراسة حيث زادت معنوية المتغير من (0.098) إلى (0.019) بمعنى أن الاستقرار المالي ونمو أصول الشركة يؤثر إيجاباً على الضغوط الخارجية للشركات بالشكل الذي يحد من حالات الاحتيال في التقارير المالية. أيضاً غير المتغير المعدل من اتجاه متغير الأهداف المالية من التأثير الإيجابي على فشل التقارير المالية بمعنوية (0.006) إلى التأثير السلبي للأهداف المالية على الاحتيال في التقارير المالية بمعنوية (0.008)، بينما لم يكن للمتغير المعدل للدراسة الاستقرار المالي تأثير معنوي على متغير الضوائق المالية حيث لم يكن للضوائق المالية أية تأثير معنوي على الاحتيال في التقارير المالية.

3/10 معنوية نموذج الانحدار ككل في اختبار أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية والضوائق المالية على العبء الزائد للمعلومات، حيث أشارت النتائج إلى التأثير الإيجابي المعنوي لكل من (الأهداف المالية والضوائق المالية) على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية. حيث تؤثر الأهداف المالية للشركات على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية حيث تلجأ الشركات إلى عرض نتائج الأعمال التي تعبر عن الأهداف المالية للشركة من خلال العديد من التقارير سواء كانت تقارير مالية أو إيضاحات متممة أو في تقارير مجلس الإدارة أو في تقارير الحوكمة لتبرز الأداء المالي المتنامي للشركة من أجل جذب المستثمرين المتوقعين ولنيل رضا ملاك ومساهمي الشركة

وتستخدم في ذلك العديد من الكلمات والجُمل مما يُشكل عبء زائد للمعلومات المحاسبية على مستخدمي التقارير الخاصة بالشركة، بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للضغوط الخارجية على العبء الزائد للمعلومات المحاسبية حيث تتجنب الشركات الإفصاح عن معلومات المديونية بتفاصيل تؤدي إلى تجنب أصحاب المصلحة لتقارير الشركة.

4/10 معنوية نموذج الانحدار اختبار تأثير العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لتأثير العبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية (0.815)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تستطيع أن تفسر (51.8%) من التغيرات في الاحتمال في التقارير المالية. كما أشارت النتائج إلى التأثير الإيجابي المعنوي للعبء الزائد للمعلومات المحاسبية بما يعني أن الشركات تلجأ إلى العبء الزائد للمعلومات المحاسبية عن طريق زيادة الغموض في المعلومات الواردة بالتقارير المالية للتغطية على حالات الاحتمال في التقارير المالية من خلال زيادة الكلمات أو الجمل التي تحتاج إلى تفسيرات كثيرة.

5/10 أشارت نتائج إختبار أثر كلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط، إلى وجود تأثيراً معنوياً للعبء الزائد للمعلومات على الاحتمال في التقارير المالية. كما لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لكلاً من الضغوط الخارجية والأهداف المالية على الاحتمال في التقارير المالية في ضوء العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط، حيث حقق النموذج نسبة تفسير عالية للتعبير عن محددات الاحتمال في التقارير المالية بلغت (46%) وبالتالي ساهم العبء الزائد للمعلومات كمتغير وسيط في تفسير ما قيمته (13.1%) من التغير في الاحتمال في التقارير المالية.

11. توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية

1/11 تعزيز الوعي لدى إدارات الشركات بأهمية دراسة محددات الاحتمال في التقارير المالية من خلال دراسة مسببات الاحتمال في التقارير المالية، حيث تؤدي حالات الاحتمال في التقارير المالية إلى عدم ثقة الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية للشركات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

2/11 أهمية دراسة تأثير محددات الاحتيال في التقارير المالية وبصفة خاصة الضغوط الخارجية المتعلقة بمديونية الشركة ومصادر التمويل بالديون، حيث ينعكس تأثيرها بشكل كبير على قابلية التقارير المالية للقراءة. حيث تلجأ إدارات الشركات إلى زيادة الغموض في التقارير المالية من خلال استخدام كلمات وعبارات وجمل تخدم مصالح إدارة الشركة وقد تخدع في بعض الأحيان غير المتخصصين من المستثمرين المحتملين فيما يطلق عليه العبء الزائد للمعلومات المحاسبية في التقارير الخاصة بالشركات.

3/11 ضرورة إفصاح إدارات الشركات عن الخطط الاستراتيجية للشركة بما يكفل للأطراف ذوي العلاقة دراسة مدي قدرة الشركة على التطور والتوسع في المستقبل وخاصة في فترات الأزمات، حيث يمثل الاستقرار المالي للشركة أحد المحددات الأساسية في توجيه الاستثمارات خاصة في الشركات التي تعمل في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

4/11 ضرورة قيام إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية بتحديث متطلبات ونماذج الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل دوري وإلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن الأهداف المالية للشركة والضغوط المتعلقة بمديونية الشركات وأية ضوابط مالية بشكل تفصيلي ووضع عقوبات رادعة للشركات التي تقوم الاحتيال في التقارير المالية من خلال عرض معلومات غير عادلة عن موقفها المالي بشكل يضر بمصالح الأطراف ذات العلاقة.

5/11 ضرورة قيام إدارة البورصة المصرية بتحديث القواعد المتعلقة بتوقيت إصدار التقارير المالية لتقليل الفجوة الزمنية بين الانتهاء من إعداد التقارير المالية وإصدار التقارير بعد اعتمادها من قبل المراجع الخارجي ووضع الحوافز المناسبة للشركات التي توفر معلومات التقارير المالية من خلال صور مختلفة وخاصة Word، حتى يمكن للباحثين والمهتمين قياس مدي قابلية التقارير الخاصة بالشركات للقراءة واكتشاف الغموض في التقارير المالية والذي يلقي بآثار سلبية على قرارات المستثمرين والأطراف ذوي العلاقة.

12. الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في الآتي:

1/12 دراسة أثر محددات الاحتيال في التقارير المالية على استمرارية أرباح الشركات في ضوء قواعد حوكمة الشركات.

2/12 الدور المعدل لقابلية القوائم المالية للقراءة في تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية في الحد من الاحتيال في التقارير المالية.

3/12 دراسة العلاقة بين ميول المستثمرين والعبء الزائد للمعلومات وانعكاساتها على خطر انهيار أسعار الأسهم في فترات الأزمات والاستقرار.

4/12 الدور المعدل لتنوع مجلس الإدارة في تفسير أثر الاحتياجات المالية والمرونة المالية على قابلية القوائم المالية للقراءة.

5/12 أثر الضوائق المالية والضغط الخارجية على تكلفة رأس المال في فترات الأزمات السياسية والمالية: دراسة مقارنة لتجمع دول البريكس.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بالانت، جولي، (2015)، "التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة.
- الشريف، محمود مصطفى منصور، (2023). "تأثير جودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وفعالية التقارير المالية للمنشأة: دراسة عملية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مجلد (48)، العدد الأول، ص ص (221-260).
- علم الدين، مي محمد، (2022). "أثر القياس المختلط بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي على الحمل الزائد للمعلومات في ضوء قواعد حوكمة الشركات: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 52، العدد الأول، ص ص 607-642.
- عيسى، عارف محمود كامل، (2017). "قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك: دراسة عملية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 47، العدد الرابع، ص ص 859-920.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abu Bakar, D. & Yahya M., (2021). "Financial Information Fraudulence and Financial Distress: Evidence from Singapore", *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education*, Vol. 12, No. 9, PP. 2732–2746.
- Achmad, T., Ghozali, I., & Pamungkas, I. D. (2022b). "Hexagon Fraud: Detection of Fraudulent Financial Reporting in State-Owned Enterprises Indonesia", *Economies*, Vol. 10, No. 1:13, PP 124-133. <https://doi.org/10.3390/economies10010013>.
- Achmad, T., Ghozali, I., Helmina, M., Hapsari, D., & Pamungkas, I. (2022a). "Detecting Fraudulent Financial Reporting Using the Fraud Hexagon Model:

- Evidence from the Banking Sector in Indonesia", *Economies*, Vol. 11, No. 1:5, PP 1-17. <https://doi.org/10.3390/economies11010005>.
- Adi, A., Baridwan, Z. & Mardiati, E. (2018). "Profitability, Liquidity, Leverage and Corporate Governance Impact on Financial Statement Fraud and Financial Distress as Intervening Variable", Bulletin of Taras Shevchenko National University of Kyiv *Economics*, Vol. 5, No. 200, PP. 66-74. doi:10.17721/1728-2667.2018/200-5/9.
- Ajina, A., Laouti, M. & Msolli, B. (2016), "Guiding through the fog: does annual report readability reveal earnings management?", *Research in International Business and Finance*, Vol. 38, No. (C), PP. 509-516.
- Altman, E.I., Iwanicz-Drozdowska, M., Laitinen, E.K. and Suvas, A. (2017). "Financial Distress Prediction in an International Context: A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model", *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 28, No. 2, PP. 131–71. doi: 10.1111/jifm.12053.
- Amiram, D., Bozanic, Z., Cox, J., Dupont, Q., Karpoff, M. and Sloan, R. (2018), "Financial reporting fraud and other forms of misconduct: a multidisciplinary review of the literature", *Review of Accounting Studies*, Vol. 23 No. 2, PP. 732-783.
- Angelia, S., & Mawardi, R. (2021). "The Impact of Financial Distress, Corporate Governance, and Auditor Switching on Audit Delay", *GATR Journal of Finance and Banking Review*, Vol. 6, No. 2, PP. 108–17. doi: 10.35609/jfbr.2021.6.2.(4)
- Anisykurlillah, I., Ardiansah, M. & Nurrahmasari, A. (2022). "Fraudulent Financial Statements Detection Using Fraud Triangle Analysis: Institutional Ownership as A Moderating Variable", *Accounting Analysis Journal*, Vol. 11, No. 2, PP. 138-148.

- Arianpoor, A. & Sahoor, Z., (2023). "The impact of business strategy and annual report readability on financial reporting quality", *Journal of Asia Business Studies*, Vol. 17 No. 3, PP. 598-616. <https://0810bnfni-1103-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/JABS-10-2021-0439>.
- Aripin M., Mahmud R., Sabli N., & Tapsir, R. (2022). "Fraudulent Financial Reporting in Malaysia: From Fraud Triangle Theory Perspective", *Advanced International Journal of Banking, Accounting, and Finance*, Vol. 4, No. 11, PP. 30-48.
- Armour, J., Mayer, C. & Polo, A. (2017), "Regulatory sanctions and reputational damage in financial markets", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 52 No. 4, PP. 1429-1448.
- Aviantara, R. (2023). "Scoring the Financial Distress and the Financial Statement Fraud of Garuda Indonesia with «DDCC» as the Financial Solutions", *Journal of Modelling in Management*, Vol. 18, No. 1, PP. 1-16. doi: 10.1108/JM2-01-2020-0017.
- Bakar, M., Kamal, M. & Ishak, M. (2023). "The Tendency for Occupational Fraud in Malaysian Small Medium Enterprises and The Effect of Internal Control, Ethical Culture and Awareness on Fraud". *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol. 13, No. 1, PP. 1398 – 1424.
- Bakar, M., Kamal, M., & Ishak, M., (2023). "The Tendency for Occupational Fraud in Malaysian Small Medium Enterprises and The Effect of Internal Control, Ethical Culture and Awareness on Fraud", *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol. 13, No. 1, PP.1398 – 1424.
- Beneish, M., (1999). "The detection of earnings manipulation", *Financial Analysts Journal*, Vol. 55, No. 5, PP. 24-36.

- Blanco, B., Dhole, S. & Gul, F., (2023). "Financial Statement Comparability and Accounting Fraud", *Journal of Business Finance & Accounting*, *Forthcoming*, Vol. 50, No. 7-8, PP. 1166–1205. <https://doi.org/10.1111/jbfa.12652>.
- Blankespoor, E., Dehaan, E. & Marinovic I., (2020). "Disclosure Processing Costs, Investors' Information Choice, and Equity Market Outcomes: A Review". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 70, No. 2-3, PP. 1-45.
- Boubakri, N. & Mishra, D., (2017). "Information Overload and Cost of Equity Capital", (October 15, 2017). Asian Finance Association (AsianFA) 2018 Conference, *Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2931362> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2931362>*.
- Budiyono, I., & Arum, M., (2020). "Determinants in detecting fraud triangle of financial statements on companies registered in Jakarta Islamic Index (JII) period 2012-2018". *Journal of Islamic Accounting and Finance Research*, Vol. 2, No. 1, PP. 117-140.
- Chapman, K., Reiter, N., White, H. & Williams, D., (2019). "Information overload and disclosure smoothing", *Review of Accounting Studies*, Vol. 24, PP. 1486–1522. <https://doi.org/10.1007/s11142-019-09500-4>.
- Cheng, C., Kao, Y. & Lin, H. (2021). "A financial statement fraud model based on synthesized attribute selection and a dataset with missing values and imbalanced classes", *Applied Soft Computing*, Vol. 108, PP. 1-19. <https://doi.org/10.1016/j.asoc.2021.107487>.
- Dechow, P., Ge, W., Larson, C. & Sloan, R., (2011). "Predicting Material Accounting Misstatements", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 28, No. 1, PP. 17–82.

- Dewi, M. (2021). "The Effect of Fraud Pentagon on Fraudulent Financial Statement of Banking in Indonesia", *Esensi: Jurnal Bisnis dan Manajemen*, Vol. 11, No. 2, PP 189-206. <https://doi.org/10.15408/ess.v11i2.23031>.
- Drake, M., Hales, J. & Rees, L., (2019). "Disclosure Overload? A Professional User Perspective on the Usefulness of General-Purpose Financial Statements", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 36 No. 4, PP. 1935–1965. <https://doi.org/10.1111/1911-3846.12488>.
- Dupont, Q. & Karpoff, J., (2020). "The trust triangle: Laws, reputation, and culture in empirical finance research", *Journal of Business Ethics*, Vol. 163, No. 2, PP. 217-238.
- Ertugrul, M., Lei, J., Qiu, J., & Wan, C., (2017). "Annual Report Readability, Tone Ambiguity, and the Cost of Borrowing", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 52, No. 2, PP. 811-836. [doi:10.1017/S0022109017000187](https://doi.org/10.1017/S0022109017000187).
- Fajri, S., (2018). "The Effect of Financial Stability, External Pressure, Personal Financial Need, Financial Targets, Ineffective Monitoring and Audit Quality on Detecting Fraud Financial statement in Perspective of Fraud Triangle", *Journal of Business Economics*, Vol. 23, No. 2, PP. 191-199.
- Fitri, F., Syukur, M. & Justisa, G., (2019). "Do The Fraud Triangle Components Motivate Fraud In Indonesia?", *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol. 13, No. 4, PP. 63-72.
- Gepp, A., Kumar, K. & Bhattacharya, S. (2021), "Lifting the numbers game: identifying key input variables and a best-performing model to detect financial statement fraud", *Account Finance*, Vol. 61, PP. 4601-4638. <https://doi.org/10.1111/acfi.12742>.

- Guay, W., Samuels, D. & Taylor, D. (2016). "Guiding through the Fog: Financial statement complexity and voluntary disclosure", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 62, No. 2–3, PP. 234-269.
- Habib, A., (2023). "Do business strategies and environmental, social, and governance (ESG) performance mitigate the likelihood of financial distress? A multiple mediation model", *Heliyon*, Vol. 9, No. 7, PP. 1-14.
- Halteh, K. & Tiwari, M. (2023), "Preempting fraud: a financial distress prediction perspective on combating financial crime", *Journal of Money Laundering Control*, Vol. ahead-of-print, No. ahead-of-print. [https://0810bm3py-1104-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/JMLC-01-2023-0013](https://doi.org/10.1108/JMLC-01-2023-0013).
- Handoko, B., Warganegara, D., Ariyanto, S., (2020). "The Impact of Financial Distress, Stability, and Liquidity on The Likelihood of Financial Statement Fraud", *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, Vol. 17, No, 7, PP. 2383–2394.
- Hartmann, M., Weißenberger, B., (2023). "Information overload research in accounting: a systematic review of the literature", *Management Review Quarterly, Published Online*, PP. 1-49. <https://doi.org/10.1007/s11301-023-00343-7>.
- Henderson, E., (2019). "Users' perceptions of usefulness and relevance of financial statement note disclosures and information overload", *International Journal of Business, Accounting & Finance*, Vol. 13 No. 1, PP. 41-56.
- Henderson, E., (2020). "Is low readability resulting in information overload in financial statement note disclosures", *International Journal of Business, Accounting, and Finance*, Vol. 14, No. 1, PP. 114-129.
- Impink, J., Paananen, M., & Renders, A., (2022). Regulation-induced Disclosures: Evidence of Information Overload?, *Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, Vol. 58 No. 3, PP. 432-478.

- Karpoff, M., (2021), "The future of financial fraud ", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 66, PP. 1-12. <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2020.101694>.
- Kashada, A., Isnoun, A., & Aldali, N., (2020). "Effect of Information Overload on Decision's Quality, Efficiency and Time", *International Journal of Latest Engineering Research and Applications*, Vol. 5 No. 1, PP. 53-58.
- Kim, T. & Sun, L. (2023), "Energy hedging and annual report readability", *Asian Review of Accounting*, Vol. ahead-of-print, No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/ARA-04-2023-0119>.
- Kuzey, C., Uyar, A., Wasiuzzaman, S., Karaman, A. & Inwinkl, P., (2023). "Financial distress and corporate transparency/opacity: The role of firm visibility", *International Review of Economics & Finance*, Vol. 88, PP. 766-798.
- Lo, K., Ramos, F. & Rogo, R., (2017). "Earnings management and annual report readability", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 63 No. 1, PP. 1-25.
- Lukason, O., & Camacho-Miñano, M. (2019). Bankruptcy Risk, Its Financial Determinants and Reporting Delays: Do Managers Have Anything to Hide?, *Risks*, Vol. 7, No. 3, PP. 1-15. <https://doi.org/10.3390/risks7030077>.
- Marheni, D. & Suryati S., (2021). "Analysis of Financial Stability Factors, Financial Targets, External Pressure, Inefficient Monitoring and Rationalization of the Financial Statements Fraud." *Almana*, Vol. 5, No. 2, PP. 241-248.
- Mariati, M. & Indrayani, E., (2020). "Fraud triangle analyses in detecting fraudulent financial statement using fraud score model", *Jurnal Ilmiah Ekonomi Bisnis*, Vol. 25, No. 1, PP. 29-44.
- Mbanyele, W. & Wang, F. (2023), "Financial misconduct and corporate innovation: evidence from China", *Chinese Management Studies*, Vol. ahead-of-print, No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/CMS-09-20>.

- McManus, P., (2015). *Introduction to regression models for panel data analysis*. Indiana University Workshop in Methods. available at: <http://ssrc.Indiana.edu>.
- Ndofor, H., Wesley, C., & Priem, R., (2015). "Providing CEOs With Opportunities to Cheat: The Effects of Complexity-Based Information Asymmetries on Financial Reporting Fraud". *Journal of Management*, Vol. 41, No. 6, PP. 1774-1797. DOI: 10.1177/0149206312471395.
- Noh, M., (2021). "Culture and annual report readability", *International Journal of Accounting & Information Management*", Vol. 29 No. 4, PP. 583-602. <https://doi.org/10.1108/IJAIM-05-2021-0094>.
- Nuristya, E. R., & Ratmono, D. (2022). "The Role of Audit Report Lag in Mediating the Effect of Auditor Switching and Financial Distress on Financial Statement Fraud", *Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business*, Vol. 6, No. 2, PP. 165-184.
- Omar, N., Johari, Z. & Smith, M. (2017), "Predicting *fraudulent financial reporting using artificial neural network*", *Journal of Financial Crime*, Vol. 24, No. 2, PP. 362-387. <https://0810bl7d1-1104-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/JFC-11-2015-0061>.
- Ong, T., Teh, B., Seng, K. & Ng, S., (2020), "Does Information Overload of Annual Reports Matter?", *International Journal of Financial Research*, Vol. 11, No. 2, PP. 243-254. <https://doi.org/10.5430/ijfr.v11n2p243>.
- Papík, M., & Papíková, L. (2020). "Detection models for unintentional financial restatements", *Journal of Business Economics and Management*, Vol. 21, No. 1, PP. 64-86. <https://doi.org/10.3846/jbem.2019.10179>.
- Papík, M., & Papíková, L. (2022), "Detecting accounting fraud in companies reporting under US GAAP through data mining", *International Journal of Accounting Information Systems*, Vol. 45, PP. 1-19. DOI: 10.1016/j.accinf.2022.100559.

- Pitenoei, Y., & Qerayli, M. (2019). "Financial reporting readability and the likelihood of fraudulent financial reporting", *Financial Accounting Research*, Vol. 10, No. 4, PP. 43-58. doi: 10.22108/far.2019.113858.1337.
- Putri, P., & Irwandi, S., (2017). "The determinants of accounting fraud tendency", *The Indonesian Accounting Review*, Vol. 6, No. 1, PP. 99-108.
- Ratmono, D., Darsono, D. & Cahyonowati, N., (2020). "Financial Statement Fraud Detection With Beneish M-Score and Dechow F-Score Model: An Empirical Analysis of Fraud Pentagon Theory in Indonesia", *International Journal of Financial Research*, Vol. 11, No. 6, PP. 154-164.
- Roetzel, P. (2019). "Information overload in the information age: a review of the literature from business administration, business psychology, and related disciplines with a bibliometric approach and framework development", *Business Research*, Vol. 12, No. 2, PP. 479–522.
- Safiq, M., & Seles, W. (2019). "The Effects of External Pressures, Financial Targets and Financial Distress on Financial Statement Fraud", *Advances in Economics, Business and Management Research*, Vol. 73, PP. 57-61. <https://doi.org/10.2991/aicar-1>.
- Saha, A. & Bose, S. (2021), "Do IFRS disclosure requirements reduce the cost of capital? Evidence from Australia". *Accounting & Finance*, Vol. 61, PP. 4669–4701. <https://doi.org/10.1111/acfi.12744>.
- Saha, A., Morris, R., & Kang, H., (2019), "Disclosure Overload? An Empirical Analysis of International Financial Reporting Standards Disclosure Requirements", *Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, Vol. 43, No. 1, PP. 205 – 236. <http://dx.doi.org/10.1111/abac.12148>.
- Samir, S., Rasheed, M., & Wanis, E., (2023). The effect of IFRS adoption on information overload: Evidence from Egyptian Firms, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol. 27, No. 4, PP. 1-09.

- Sawaka, K., & Ramantha, I. (2020). "Fraud pentagon theory in detecting financial perception of financial reporting with good corporate governance as moderator variable", *International Research Journal of Management, IT and Social Sciences*, Vol. 7, No. 1, PP. 84-94. <https://doi.org/10.21744/irjmis.v7n1.824>.
- Sekaran, U., & Bougie, R., (2016). *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*. 7th Edition. John Wiley & Sons.
- Shahana, T., Lavanya, V. & Bhat, A. (2023). "State of the art in financial statement fraud detection: A systematic review", *Technological Forecasting and Social Change*, Vol. 192, PP 1-24.
- Sinarti, S. & Nuraini, R. (2019). "The Effect of Financial Stability, External Pressure, and Ineffective Monitoring of Fraudulent Financial Statement", *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, Vol. 377, PP 13-35.
- Soepriyanto, G., Tjokroaminoto, S., & Zudana, A., (2021). "Annual report readability and accounting irregularities: evidence from public listed companies in Indonesia", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 19, No. 5, PP. 793-818. <https://doi.org/10.1108/JFRA-01-2020-0006>.
- Sukotjo, C. & Soenarno, Y., (2018). "Tax Aggressiveness, Accounting Fraud, and Annual Report Readability", *Journal of Finance and Economics*, Vol. 6, No. 2, PP. 38-42. DOI:10.12691/jfe-6-2-1.
- Sun, Y., Wang, J. & Huang, K. (2022), "Does IFRS and GRI adoption impact the understandability of corporate reports by Chinese listed companies?", *Accounting & Finance*, Vol. 62, PP. 2879-2904. <https://doi.org/10.1111/acfi.12908>
- Tarighi, H., Hosseiny, Z., Abbaszadeh, M., Zimon, G. & Haghghat, D. (2022), "How Do Financial Distress Risk and Related Party Transactions Affect

- Financial Reporting Quality? Empirical Evidence from Iran", *Risks*, Vol. 10, No. 46, PP. 1-23. <https://doi.org/10.3390/risks10030046>.
- Xu, X., Xiong, F. & An, Z. (2023), "Using Machine Learning to Predict Corporate Fraud: Evidence Based on the GONE Framework". *Journal of Business Ethic*, Vol. 186, PP 137–158. <https://doi.org/10.1007/s10551-022-05120-2>.
- Yanti, H., Mayangsari, S., Wiyono, S., Noor, I., Siregar, M., & Desiani, I. (2023). "Predicting of Financial Reporting Fraud with Crowe's Fraud Pentagon Model", *Media Riset Akuntansi, Auditing & Informasi*, Vol. 23, No. 1, PP 183-202.
- Yarana, C., (2023). "Factors Influencing Financial Statement Fraud: An Analysis of the Fraud Diamond Theory from Evidence of Thai Listed Companies", *WSEAS TRANSACTIONS ON BUSINESS AND ECONOMICS*, Vol. 20, PP. 1659-1672.
- Yendrawati, R., Aulia, H., Prabowo, H. Y. (2019), "Detecting the likelihood of fraudulent financial reporting: an analysis of fraud diamond", *Asia-Pacific Management Accounting Journal (APMAJ)*, Vol. 14, No. 1, PP 43-68.
- Zhang Z., Liu X. & Niu H. (2023), "Financial crisis early warning of Chinese listed companies based on MD&A text-linguistic feature indicators", *PLoS ONE*, Vol. 18, No. 9, PP. 1-23. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0291818>.
- Zhang, Y., Zhang, Y. & Yao, T, (2022). "Fraudulent financial reporting in China: Evidence from corporate renaming", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 18, No. 1, PP. 100283 - 100301.

The Moderating Role of Financial Stability in Explaining the Impact of External Pressure, Financial Targets and Financial Distress on Financial Reporting Failure in the light of Information Overload: Empirical Evidence from Egypt

Abstract

Objective: The study aimed to test the moderating role of financial stability in explaining the impact of external pressure, Financial Targets, and financial distress on Financial reporting failure in the light of information overload.

Methodology: The study used a quantitative approach to assess the moderating role financial stability in explaining the impact of external pressure, Financial Targets, and Financial distress on Financial reporting failure in the light of information overload for a sample of (105) companies, with a total of (735) observations distributed over seven sectors, with a rate of (47%) of the total companies listed in Egyptian Stock Exchange during the period 2016-2022. to test its hypotheses, The study relied on appropriate statistical models that are appropriate to the nature of the of sample data. These data represent a mixture of cross-sectional data (105 companies distributed over 16 sectors), and time series data (7 years during the period from 2016 to 2022). Combining these two types of data results in what is called cross-sectional time data or panel data. The study relied on panel data models to avoid flaws in sectorial data models only or time series models only.

Results: The results of the study concluded that there is a positive significant effect of external pressures, financial targets, and financial stability on financial reporting failure. in addition, there is non-significant effect of financial distress on financial reporting failure. The results also indicated a significant positive effect of financial targets and financial distress on information overload. The

results also indicated that there is non- significant relationship between external pressures and financial stability on information overload. Regarding the effect of financial stability as a moderating variable, the results indicated that there was a significant positive effect of the moderating variable on both of external pressures and financial targets, as it is noted that the moderating variable modified the significance of the financial pressures, as the significance of the variable increased from (0.098).) to (0.019), meaning that financial stability and the growth of the company's assets positively affect the external pressures of companies in a way that reduces financial reporting failure. The moderating variable also changed the direction of financial targets variable from a positive effect on financial reporting failure with a significance (0.006) to a negative effect of financial targets on financial reporting failure with a significance (0.008), while financial stability as a moderating variable did not have a significant effect on financial distress variable, as it did not Financial distress had no significant impact on financial reporting failure at a significance level of (0.614), while the significance level of entering the moderating variable reached (0.426) in the same direction as the negative impact of the variable. It was also observed that there was a significant effect of external pressures, financial targets, and financial stability on financial reporting failure in light of information overload as an intermediate variable.

Significance: The study contributes to the literature by investigating both the positive and negative effects of financial reporting failure determinants namely external pressures, financial targets and financial distress in light of the mediating role of information overload.

Key Words: Financial Reporting Failure, External Pressures, Financial Targets, Financial Distress and Information Overload.